جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

كلية الحقوق و العلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

السياسة الخارجية التركية إتجاه الإتحاد الأوروبي

2002-2017م

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دولية

من إعداد الطالبة:

- أميرة بورقة

إشراف الأستاذة:

- نصيرة ملاح.

لجنـــة المنـــاقشـــة	
د/ فيروز عيمور	رئيساً
أ/ نصيرة ملاح	مشرفا ومقرراً
أ/ جمال بن مرار	عضواً مناقشاً

2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي *
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾

صدق الله العظيم

(سورة طه، الآيات: 25- 28).

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ...إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الأحباب...

(أمي الحبيبة)

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد...

(والدي العزيز)

وأخيرا إلى الإنسان الذي علمني التفاؤل والأمل بدلا من الحزن والألم

زوجي الغالي

أميرة

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة

ملاح نصيرة""

التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنافي إتمام هذا البحث.

ولا يفوتني أن نشكر كل أساتذة لجنة المناقشة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: تطور السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: نشأة السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية في عهد الإمبراطورية

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية في العهد الجمهوري

المطلب الثالث: السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية

المبحث الثاني: خصائص السياسة الخارجية

المطلب الاول: مبادىء السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: معالم السياسة الخارجية التركية:

المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث: مؤسسات صنع القرار في تركيا

المطلب الأول:السلطات الثلاثة:

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية

المطلب الثالث: الؤسسات الغير رسمية المؤثرة في صناعة القرار

المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية

الفصل الثاني: مقومات الدور الخارجي لتركيا

المبحث الأول: المحددات الداخلية لتركيا

المطلب الأول: المحددات الجغرافية لتركيا

المطلب الثاني: المحددات البشرية لتركيا

المطلب الثالث: المحددات الإقتصادية لتركيا

المطلب الثالث: المحددات العسكرية

المبحث الثاني: المحددات الخارجية لتركيا

المطلب الثاني: البيئة الدولية

المبحث الثالث: دوافع إنضمام تركيا للإتحاد

المطلب الأول: الدافع الجغرافي والتاريخي:

المطلب الثاني: الدوافع السياسية والإقتصادية

المطلب الثالث: الدوافع الأمنية

الفصل الثالث: مسار إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي

المبحث الأول : المراحل التاريخية النضام تركيا إلى الإتحاد الأروبي

المطلب الأول : طلب العضوية

المطلب الثاني : شروط الإنضمام ومدى تلبية تركيا لهذه الشروط

المطلب الثالث : دور حزب العدالة وتنمية في تذليل العقابات أمام الإتحاد الأوروبي :

المبحث الثاني : مسار المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الاوربي :

المطلب الأول :إيجابيات الإنضمام :

المطلب الثاني :مضاعفات رفض طلب عضوية تركيا :

المطلب الثالث : أسباب رفض عضوية تركيا للإتحاد الأوروبي

المبحث الثالث : مستقبل العلاقة التركية الأوروبية

المطلب الأول: القضايا الراهنة في العلاقات التركية- الأوروبية (الازمة السورية)

المطلب الثاني : سيناريو إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث : سيناريو إستمرار بقاء المفوضات

المطلب الرابع :سيناريو فشل المفاوضات بعد إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي

خاتمة

مقدمة

مقدمة

تعد العلاقة بين تركيا والإتحاد الأوروبي القائمة على عمق تاريخي فريد من نوعه إذ أنها بقيت ومازات حتى الوقت الراهن محلا للجدل، وإن الحديث عن تاريخ تركيا الزاخر بالأحداث لإرتباطه بالدولة العثمانية والتي كانت من أقوى لعقود من الزمن ومن بين أسباب هذه القوة سيطرتها على أقطار وبحار جغرافية، لتعطي بذالك مصطلح الجيوإستراتيجية معناه الحقيقي،لكن هذه السيطرة بدأت تضعف تدريجيا، بسبب صراعات داخلية من جهة، وأنانية وضعف بعض الحكام من جهة أخرى، مما أدى بعض الحكام إلى فك الإرتباط عن هذه الإمبراطورية الضعيفة، ومع بداية القرن العشرين زاد التنافس الغربي على تقسيم ذالك الرجل المريض الذى أصبح غير قادر على حماية نفسه خاصة مع نهاية الحرب العالمية الأولى والهزيمة التي لحقت بالدولة العثمانية على يد الحلفاء. وفي سنة 1923 بدأت دولة جديدة تتكون على أنقاض الدولة العثمانية بقيادة الزعيم التركي، مصطفى كمال أتاتورك، والذي إستطاع أن يبني دولة تركية جديدة بطابع علماني ذو توجه غربي، حيث إتجهت بذالك نحو الغرب سياسيا وإقتصادية وفكرية.

كما أن تركيا ظلت تحاول الإرتباط بالعالم الغربي لأزيد من ثلاث عقود وهذا من أجل إيجاد مكانة لها بين الدول الأوروبية لما تتميز به من موقع إستراتيجي وإمكانية بشرية وإقتصادية سيكون له الدور الإجابي في المستقبل.

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتحول النظام الدولي إلى نظام ثنائي القطبية بين معسكرين غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأخر شرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي، حيث بقيت تركيا في توجهها الغربي لأنها كانت طرفا في هذا الصراع من خلال تحالفها مع للولايات المتحدة الأمريكية، على أمل أن

تحضى هذه المرة بالدعم الأمريكي الذي من شأنه أن يجد لها مكانة في هذا المعسكر من خلال إنخراطها في الحلف الأطلسي لكي يساعدها في تسريع وتيرة عملية إنضمامها للإتحاد الأوروبي كدولة كاملة العضوية، ومع بداية التسعينات ونهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفييتي السابق وتحول النظام الدولي إلى أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ظلت تركيا مرتبطة بولائها لأمريكا تسعى من ورائها إلى تحقيق عضويتها في الإتحاد الأوروبي.

ومع صعود حزب العدالة والتنمية إلا سدة الحكم تضاعف أمل تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد، حيث أصبحت تعتمد مجموعة قوانين إصلاحية تنسجم مع معايير " كوبنهاجن" بعد ذالك تقدمت تركيا بتقديم طلب العضوية الكاملة سنة 1987م. رغم كل الإصلاحات التي قامت بها تركيا في مختلف القطاعات والتي كانت من المفترض أن تحفز قبول إنضمامها للإتحاد الأوروبي إلا أنها واجهت تحديات عديدة في سبيل الحصول على تلك العضوية.

التعريف بالموضوع: يندرج موضوع الدراسة ضمن مواضيع تحليل السياسة الخارجية، والتي تعد جزء من تحليل العلاقات الدولية، حيث تشكل مدخلا أساسيا من مفاهيم العلاقات الدولية.

فالموضوع الذي تناولناه هو موضوع "السياسة الخارجية التركية تجاه الإتحاد الأوروبي 202-2017".

حيث تطرقت الدراسة إلى

أهمية الموضوع: يكتسي موضوع "السياسة الخارجية التركية إتجاه الإتحاد الأووروبي" أهمية علمية وأخرى عملية.

1. **الأهمية العلمية:** محاولت دراسة وفهم السياسة الخارجية التركية وسعيها وراء الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

2. **الأهمية العملية:** تأتي هذه الدراسة لمعرفة أهم الأساليب التي إعتمدتها تركيا في سياستها الخارجية من أجل عضويتها في الإتحاد الأوروبي.

حدود الدراسة:تتمثل في

1. **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2017، حيث شهدت هذه الفترة عدة تحولات وتغيرا ت طرأت على الساحة الدولية

2. **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على دراسة وتحليل السياسة الخارجية التركية تجاه الإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال عرض أهم المؤثرات والتغيرات التي برزت خلال هذا المسار.

إشكالية الدراسة: إشكالية الداسة تكمن في أن موضوع إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي هو أحد أهم سياستها الخارجية في ضل حزب العدالة والتنمية.

وإنطلاق مما سبق فإن إشكالية الدراسة هي حول طبيعة وحقيقة السياسة الخارجية التركية المنتهجة للإنضمام في الإتحاد الأوروبي ؟

وفي ضوء المشكلة البحثية فإن الغرض من هذه الدراسة سيكون الإجابة عن التساؤلات المثارة حول إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، وقد إرتأت الدراسة التساؤلات على النحو التالي:

1. ماهي أهم مراحل تطور السياسة الخارجية التركية ؟ وماهي أهم خصائصها ومؤسسات صنع القرار التي تؤثر فيها ؟

2. مامدى تأثير المحددات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية التركية ؟ وما أهم الأسباب التي دفعت بها للإنضمام ؟

3. ماهي أهم المراحل التي مرت بها مفوضات تركيا للإتحاد الأوروبي ؟ وماهو مستقبل هذه العلاقة ؟

التساؤل الرئيسي: فيما تتجلى حقيقة المساعي التركية لإنضمامها للإتحاد الأوروبي؟ وماهي العوائق التي تقف أمام هذا الإنضمام؟

التساؤلات الفرعية:

1. ماهي أهم الإصلاحات التي تبنتها تركيا من أجل الحصول على العضوية في الإتحاد الأوروبي ؟

2. ما هي الجهود التي بذلتها تركيا من أجل تذليل العقبات التي ضلت تحول بينها وبين الحصول على العضوية ؟

3. ماهو مستقبل العلاقات التركية الأوروبية ؟

فروض الدراسة: للإجابة عن التساؤلات الفرعية المطروحة رأينا صياغة الفروض العلمية التالية:

ترتكز الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة على أن التطور الذي تشهده تركيا على كل الأصعدة،ومحولاتها المتكررة للإنضمام للإتحاد، سيمكنها من تحقيق العضوية.

1. التطور الذي تشهده تركيا على كل الأصعدة وسعيها للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، سيمكنها من تحقيق العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي.

2. محددات تركيا لاتسمح لها أن تكون إنعزالية بل دولة إقليمية هامة.

3. الإرث التاريخي والعقائدي سيزيد من العداء الأوروبي لتركيا، ويضعف من فرص إنضمامها إليه.

الدرسات السابقة: ظهرت عدة دراسات سابقة تناولت موضوع تركيا وعلاقتها بالإتحاد الأوروبي بالدراسة والتحليل ومن بين هذه الدراسات:

1. دراسة حسين طلال مقلد(2010)، بعنوان تركيا والإتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة. إستهدفت الدراسة الخيارات المطروحة لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي وتأثير هذا الإنضمام على العرب من خلال دراسة المسيرة التركية بالتركيز على المراحل التاريخية لمسار التفاوض وشروطه، ودور حزب العدالة والتنمية التركي في تذليل العقبات أمام العضوية التركية للإتحاد الأوروبي وإلى إيجابيات إنضمام تركيا للإتحاد تأثير البعد الحضاري والديمغرافي لتركيا في عضويتها الذي يربطه أساسا بالعامل الديني.

2. دراسة حيدر محمود جاسم: واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي ومستقبلها،(رسالة ماجستير)، تضمنت الدور الذي يمكن أن تؤديه تركيا من وساطة بين الحضارة الشرقية والغربية من خلال العضوية في الإتحاد الأوروبي، وتشمل موقف الدول الأوروبية من عضويتها في الإتحاد بين مؤيدة ومعارضة وتعطي رؤية مستقبلية لتطور العلاقات.

3. كتاب العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في المساحة الدولية أحمد داود أغلو (2010).

يهدف إلى صياغة رؤية إستراتيجية تطبيقية شاملة لما يمكن أن تكون عليه تركيا في الحاضر وفي المستقبل، ويعد هذا الكتاب مرجع لكل المهتمين بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية في تركيا ولا سيما في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية فهو يستعرض المفاهيموالمسائل الأساسية ويعتبر إطار مفاهيمي وتاريخي.

الإطار المفاهيمي للدراسة: تعريف بعض المصطلحات التي أستعملت في الدراسة

1. تعريف السياسة الخارجية: يعرفها "تشارلز هيرمان" أنها تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجي ".

2. تعريف الجيو إستراتيجية: هي تخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية إستخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الإقتصادية أو السياسية ذات السلم أو الحرب، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة وهي (الموقع، الحجم والشكل، الإتصال بالبحر والحدود، والعلاقات بالمحيط، والطوبوغرافيا، والمناخ، والموارد والسكان).

3. تعريف الإتحاد الأوروبي: هو نظام لايشبه أيا من النظم السياسية للفاعلين الدوليين التقليديين، فهو ليس دولة، وأن يكون نظامه السياسي والقانوني يحمل بعض سمات الدولة، كما أنه ليس منظمة حكومية دواية على الرغم من أنه يحمل بعض السمات التي لا توجد في النظم السياسية للمنظمات الدولية الحكومية، ولا يعتبر منظمة دولية غير حكومية لأنه كيان دولي نشأ باتفاق إرادي بين الدول.

المناهج المتبعة: تتطلب دراسة أي موضوع علمي أسس منهجية لتوجيه الباحث، لذالك إستدعت طبيعة الموضوع ضرورة إستخدام مجموعة من المناهج نظرا لأهميتها في تحليل موضوع الدراسة، لذالك في دراستنا سوف نتبع منهجين لأن الدراسة التي سنقوم بها تنطوي على السياسة الخارجية التركيةإتجاه الأتحاد الأوروبي فمن ضرورية المنهجية إحداث التوازن المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها التي تستوجب المزج بين مناهج الدراسة وتمثلت أساسا فيما يلي:

1. **العرض الكرونلوجي التاريخي:** رغم أنا حددنا إطارا زمنيا للدراسة، إلا أن الظاهرة المدروسة تتطلب الرجوع للماضي لفهمها وتحليلها، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة السياسة الخارجية لتركيا تتطلب منا إستخدام المنهج التاريخي، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري لهذه السياسة والمراحل التاريخية التي مرت بها، المنهج التاريخي لايكتفي بسرد الأحداث فقط بل يقوم بتحليلها وتفسيرها.

2. **المنهج الوصفي التحليلي:** تبدو الحاجة إليه بإعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، وهذا من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة معينة، فقد ساعدنا هذا المنهج في الوصف الموضوعي لطبيعة السياسة الخارجية التركية، وتحليل العلاقة بين تركيا والإتحاد الأوروبي.

تقسيم الدراسة: يشكل الإطار العام للموضوع البحث، من مقدمة، وثلاثة فصول بمثابة الهيكل العام للدراسة، وخاتمة.

الفصل الأول خصص لدراسة تطور السياسة الخارجية التركية، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يدرس نشأة السياسة الخارجية التركية عبر ثلاث مراحل، في عهد الإمبراطورية مرورا بالجمهورية، وصولا إلى حزب العدالة والتنمية.

أما المبحث الثاني يبين خصائص السياسة الخارجية التركية، من خلال مبادئها ومعالمها ومرتكزاتها.

والمبحث الثالث يبرز دور المؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.

الفصل الثاني حاولنا دراسة مقومات الدور الخارجي التركي، يحتوي هو الأخر على ثلاث مباحث، المبحث الأول يختص في تبيين المحددات الداخلية لتركيا. والمبحث الثاني المحددات الخارجية لتركي، البيئة الإقليمية، والبيئة الدولية. والمبحث الثالث، يبين أسباب التي دفعت تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث بعنون مسار إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي يحتوى أيضا على ثلاث مباحث، المبحث الأول مراحل تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي. والمبحث الثاني مسار المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي. أما المبحث الثالث نحاول من خلاله درس السيناريوهات المحتملة في هذه العلاقة.

وأخيرا خاتمة.

الفصل الأول

تطور السياسة الخارجية التركية

تمهيد:

شهدت تركيا عدة تحولات جعلت منها دولة قوية محيطها، وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى مراحل نشأة السياسة الخارجية التركية، ومعرفة التحولات والتغيرات التي طرأت عليها في كل فترة، كما أبرزنا أهم الخصائص التي تتميز بها تلك الأخيرة، مع تبيين مدى تأثير وفعالية مؤسسات صنع القرار في فيها.

المبحث الأول: نشأة السياسة الخارجية التركية

من خلال هذا المبحث يمكننا إبراز التحولات التي شهدتها تركيا في مختلف فترات الحكم، في تاريخها وطبيعة وبيئة النظام السياسي التركي بإعطائه صورة توضح شكله الحالي ومراحل تطوره.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية في عهد الإمبراطورية

1. مرحلة النشأة: حيث تنقسم إلى ثلاثة مراحل فرعية:

أ/مرحلة الإمارات: التي أسسها "أرطغرل بك" 1231-1281م ثم جاء إبنه من بعده "عثمان بك" 1281-1324م، حيث تميزت بتشكيل النواة الأولى للدولة والحروب مع البزنطيين ومن بعدها بدأت الدولة تأخذ ملامحها، إذ بلغت مساحة الإمارات التي تركها عثمان بك حين وفاته 16000كم2.

ب/مرحلة التوسع: استمرت حتى عهد السلطان "مراد" 1362-1389م وفيها بلغت مساحة الدولة 500000كم2 منها 291000كم2 في البلقان، 208000كم2 في الأناضول وآسيا.

ج/مرحلة تزايد النفوذ: وتمتد من تولي "يلدم بايزيد" السلطنة عام 1389م وحتى فتح القسطنطينية عام 1453م على يد السلطان "محمد الفاتح" وقد إتسمت هذه المرحلة بتزايد النفوذ العثماني في البلطيق والأناضول والوصول إلى البحر الأسود.[1]

2.مرحلة الدولة العالمية: وتنقسم أيضا إلى ثلاثة مراحل فرعية:

أ/المرحلة الأولى: تمتد من 1453_1520م حيث بدأت فيها الأمبراطورية العالمية مع القسطنطنية على يد السلطان محمد الفاتح وعند وفاته عام 1481م كانت مساحة الدولة 2214000 كم 2 منها1703000 كم 2 في أوروبا و511000 كم 2 في أسيا، كما تميز عهد السلطان "بايزيد الثاني" 1481_1495 بحرب العثمانية المملوكية، إضافة إلى معركة مرج دابق 1516م بين المماليك والعثمانيين والتى تم فيها إنتقال الخلافة الإسلامية رسميا من العباسيين إلى العثمانيين في 29_08_1516م ليتم على إثرها إلحاق الشام ومصر والحجاز بالخلافة العثمانية على السلطان "ياوز سليم" ولتصبح الدولة العثمانية عام 1517م ممتدة من الحدود أوروبا وروسيا إلى حدود الهند ومن حضر الموت إلى فاس بالمغرب العربي بواقع 6557000كم 2.

[1] نادية محمود مصطفى، خبرة العصر العثماني من القوة والهينة إلى المسألة الشرقية، دراسة بحثية، ص49.

ب/المرحلة الثانية: من عالمية الدولة وترسيخ نفوذها بدأت مع تولي "سليمان" الملقب "بالقانوني" السلطنة عام 1520_1560م في دولو تمتلك كافة مقومات القوة، حيث أصبحت الدولة العثمانية في عهد الأمبراطورية العظمى في العالم كما أن القانوني وضع حدا لنفوذ الصفويين في المناطق العربية وحررها من نفوذهم، كما قضي أيضا على النفوذ الصفوى الشيعي في القفقاس وقضي على كل محاولات الصفويين في نشر التشيع في البلاد العثمانية.

يمكننا عرض بعض الشهادات حول إنجازاته:

- تقاضي السلطان "سليمان القانوني" الضريبة كل من ألمانيا وروسيا وبلونيا والبندقية وأدخل مللك فرنسا تحت حمايته.
- حطم المشروع الصفوي في المشرق.
- وصلت الدولة في عهده إلى مرحلة الدولة العظمى حيث تطورت كل من مظاهر الحياة فيها من علوم وأداب وسياسة وزاعة وصناعة.
- وصلت مساحة الدولة في عهده إلى 14893000كلم 2.[1]

ج/المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ما بعد القانوني إمتدت من 1566 _1683م من أبرز ملامح هذه المرحلة إقتحام موسكو وإحراق كرملين وفرار القيصر الروسي "إيفان" الرابع عام 1571 م في عهد السلطان الثاني إضافة إلى تحرير المغرب العربي نهائيا من النفوذ الإسباني وإدخال إنكلترا تحت الحماية العثمانية في حربها مع إسبانيا خلال حكم السلطان "مراد الثالث" عام 1580م كما إتسمت أيضا هذه الفترة بحروب مع الدولة الصفوية ودسائس عدة صفويون ضد الدولة العثمانية.

وصلت الدولة العثمانية في هذه المرحلة إلى أقصى إتساع لها 19902191كلم2 وبلغ عدد سكان الإمبراطورية عام 1592م 100 مليون/ن.

[1] يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، (تر:عدنان محمد سلمان)، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل، إسطنبول، 1988، ص 284

كما تميزت هذه المرحلة أيضا بأول حرب بين الدولة العثمانية والصفوية دامت قرابة 15 عاما من 1603_1618م وةان لها أثار كبرى نفوذ الدولة العثمانية في أوروبا نتيجة تحالف الصفويين مع بعض ملوك أروبا.[1]

3. مرحلة التراجع والإنحطاط:

وتنقسم إلى مراحل فرعية وصولا إلى نهاية الخلافة العثمانية رسميا عام 1768م

أ.المرحلة الأولى:هي مرحلة تراجع بين عامي1826_1768م تميزت بهزائم عسكرية متلاحقة وعودة القوة الروسية بالتحديد والأروبية بشكل عام بتهديد الدولة العثمانية الشمالية الغربية وتحقيق إنتصارات على الجيش العثماني الذى دبت في مظاهر الضعف، حيث بدأت تتناقص مساحة الدولة وتطفو المشاكل الحكم الداخلية، وتنمو في الوقت ذاته القوة الأروبية الفرنسية والبريطانية والألمانية والروسية نتيجة الثورة الصناعية والثورة الفرنسية وغيرها من عوامل الأروبية.

ب.المرحلة الثانية: هي مرحلة التجديد والتنضيمات وتمتد من عام 1826_1876م وقد حاول السلاطنة العثمانيون في هذه المرحلة تجديد وتحديث الجيش إلا أن محاولتهم لم التوقف المد الروسي الذي إستعادالسحل الشرقي في البحر الأسود عام 1829م بعد أن كان بحيرة عثمانية يمنع على غيرها إستخدامه وتتابع سقوط الولايات والمحميات العثمانية، وفي هذه المرحلة نشأ مصطلح الرجل المريض بدعوة من روسيا لإقتسام نفوذ الدولة العثمانية مع بقية الدول الاروبية.

ج.المرحلة الثالثة: وتعرف بمرحلة السلطان "عبد الحميد الثاني" 1876_1909م الذي عاش وفق تقاليد الشرقية والأعراف الإسلامية وكان داعيا تميز عهده بإفتتاح مجلس المبعوثان (النواب) عام 1877م رغم عدم فعاليته وقد خاضت الدولة الأوروبية لم يحقق فيها أي نصر يذكر، وتناقصت مرة أخرى مساحة ونفوذ الدولة فضلا عن موقعها العالمي.

د.المرحلة الأخيرة: وهي المرحلة الاخيرة من عمر الدولة العثمانية منذو 1909-1922م تولى السلطنة عدد من السلاطين الضعفاء، ويعد المؤرخون أن السلطنة الحقيقية إنتهت مع السلطان "عبد الحميد" ولم يستطع من تولي من بعده الحكم بأن يحافض على الحد الأدنى من قوة الأستمرار حكم السلطنة على

[1] يلماز أوزتونا،مرجع سابق الذكر ، ص289

أقاليمها وولاياتها فأضحت معظم الولايات المستعمرة فرنسيا أو بريطانيا أو إطاليا أو ألمانيا، ومن ثم لدخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى 1914_إلى جانب ألمانيا ودول المحور العامل الأساسي في إنهيار السلطنة العثملنية بعد إنتصار دول الحلفاء فرنسا وبريطانيا وروسيا وغيرها من الدول في الحرب، وبذالك بدات فعليل الخطة الروسية التى تمت الإشارة لها سابقا في التقاسم تركة "الرجل المريض" فإنتهت السلطنة رسميا عام 1922م وألغي لقب الخليفة عام 1994م في زمن السلطان عبد الحميد الثاني.[1]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية في العهد الجمهوري

1. الدولة الجمهورية ومبادئ كمال أتاتورك:

شهدت المرحلة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية وكذالك مرحلة الإنتقال بين نهاية الإمبراطورية وتاسيس الجمهورية الكثير من الجدل الذى يتمحور حول بحث تركيا عن حليف أوروبي يمكنهم من الدخول في عالم الحداثة والتقدم [2].

حيث نجد أنه منذو أن إعتلى حزب الشعب الجمهوري الحكم عام 1922م كانت الدولة التركية على نقيض الهوية التركية وثقافة الشعب التركي المسلم، كما نجد أن الكمالية أرادت مجموعة من النظم والأفكار المنسوبة إلىمصطفي كمال أتاتورك أن ينتقل بتركيا من إمبراطورية دينية متعددت القوميات إسترت 600 عام توحد خلالها عند الأوروبي مصطلح التركي بالمسلم والمسلم بالتركي إلى دولة أمة ودولة علمانية.[3]

2. تأسيس الجمهورية:

أعلنت الجمهورية التركية في عام 1923م عقب إتتفاقية لوزان بعد أن خاض مصطفى كمال أتاتورك حرب الإستقلال، التى وصلت فيها تركيا لمرحلة النضج السياسي على طريقة الكماليون، حيث بدأت تركيا تعيش فصلا جديدا تشكلت فيه الأحزاب الجديدة السياسية بموجب تعديل الدستور والذى أعطى الفرصة لكمال أتاتورك ليشكل حزبه السياسي (حزب الشعب الجمهوررري) والذي سمي نفسه رئيس للحزب، حيث

[1] يلماز أوزتون، مرجع سابق الذكر، ص253.

[2] خالد كمال هنية ، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002-2015م** ،رساله ماجستير ،جامعة الأقصى، أكادمية الإدارة والسياسة للدرسات العليا ، ص27.

[3] محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدول**، رياض الريس للنشر، 2008، ص63.

أصبح بموجبه رئيس الجمهورية بيده كل الصلحيات، فهو رئيس للأمة ورئيس للبرلمان، والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

ولقد تجلت السياسة أتاتورك العلمانية في برنامج حزبه التي نص عليها الدستور التركي[1] وأعلن بموجبه المبادىء الستة بحيث تصبح تركيا فيه دولة تركيا، جمهورية، قومية، شعبية، دولتية، علمانية وثورية لغتها الثورية الرسمية التركية عاصمتها أنقرة وبقيت المادة الثالثة على حالها السيلدة بلا قيد شرط للأمة وإستمرت الدساتير اللاحقة 1961_1982م تأكد على علمانية الدولة في المادة الثانية [2].

3.إلغاء الخلافة:

بعدما تدافعت أفكار النضوج القومي العلماني والسيطرة الكمالية على الدولة العثمانية قرر المجلس الوطني الكبير في عام 1924م الموافقة على إقتراح مصطفى كمال أتاتورك بخلع الخليفة وإلغاء الخلافة ونفي جميع أفراد الأسرة الحاكمة من الأراضي التركية، بموجب ما نصت عليه إتفاقية لوزان، حيث تقررت العديد من الإجراءات والقوانين، فمع بداية عام 1926م بدات تركيا العمل بتقويم الملادي المستخدم في الغرب وألغي العمل رسميا بالتقويم الهجري الإسلامي، وفي عام 1928م أعلن أتاتورك إجراءات تقضي بإلغاء مادة الإسلام دين الدولة التركية.وفي نفس العام أستخدمت الحروف اللاتينية بدل الحروف العربية وفي عام 1935م جرى تبدل يوم العطلة الأسبوعية من الجمعة الذي له قدوسية في الدين الإسلامي إلى عطلة نهاية الأسبوع الأوروبية يوم الأحد، ولم يكتفي بذالك بل أمر بترجمة القرآن الكريم باللغة التركية كما أجبر المؤذنين على الأذان باللغة التركية بدل العربية [3].

وحول إلغاء الخلافة والإستقلال قال أتاتورك في خطاب له "إن هدفنا الأساسي هو أن تحيا الأمة التركية بكرامة وشرف ولا يتحقق هذا الهدف إلا إذا بلغنا الإستقلال التام والأمة المحرومة من الإستقلال ايا كانت ثورتها ورفاهيتها لا تستحق أن تنضر إليها الإنسانية إلا كأمة مستعبدة، إن الأمة التي لا تقبل حماية دولة أجنبية وسلطنها تعترف بأنها مجردة من المزايا الإنسانية وأنها عاجزة ومتداعية، ولا يمكن الذين لم ينحدرو بعد إلا هذا

[1] محمد صادق محمد صادق سماعيل ، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2013، ص2013 .
[2] خالد كمال هنية، مرجع سابق الذكر،ص28.
[3] خالد كمال هنية،نفس مرجع ، ص29.

الدرك أن يرتضو سيدا أجنبيا، والأتراك يحبون الشرف والإحترام الذاتي، فأولى لمثل هذه الأمة ان تفي من ان تقبل العبودية، إن الإستقلال أو الموت يجب أن يكون شعار أولئك الذين يريدون خلاصا حقيقيا لأمتهم.[1]

وكرد فعل لما فعله مصطفى أتاتورك فقد قاد المسلمون ثورات مسلحة ضد الحكم العلماني التركي المعادى الإسلام وظهرت أهم الثورات في المنطقة الجنوبية الشرقية وقدقمعها الكماليون بشدة منقطعة النظير وذهب ضحيتها عدد كبير من العلماء وأهملت المنطقة إقتصاديا وعلميا.[2]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية

1. الأسس والمرتكزات السياسية الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية

تعد البيئة الداخلية في الدولة ذات تأثير مباشر في عملية إتخاذ القرار لا سيما القررات الخارجية وما فيها من واقع وضغوط ومصالح متعارضة تأثر بشكل على عملية إتخاذ القرار فلبيئة الداخلية وما فيها من عوامل إجتماعية قائمة وأوضاع سياسية متشابكة في ظل النضام السياسي والأحزاب السياسية والجماعات الفعالة في توجيه الرأي العام بالإضافة إلى العوامل الجغرافية والسياسية العسكرية تؤثر في تحديد السياسة الخارجية لدى صانع القرار في الدولة[3].

2. تأسيس حزب العدالة والتنمية الرؤية السياسية والإصلاحات الداخلية له

تأسس حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان في أوت سنة 2001م جرى إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانو 74 شخص ليس من بينهم أحد من أعضاء البرلمان في حزب الفضيلة، أما بالنسبة للرؤية الحزب للتعليم تجارب الماضي يقول نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية إن فهمالأعمق لصعودنا في حياة السياسة التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب، لقد كان معضم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة "نجم الدين أريكان" وقد حاولو كإصلاحيين ومنهم"عبدالله جول" "وبولنت أرنج" "ورجب طيب أردوغان" تغيير أسلوب هذه الممارسات الغير مقبولة خاصة عندما حال حزب الرفاه.

إذا كان لابد من إنقسام في الحياة السياسية قد تغيرت والمشهد يتطلب مرجعات في شكل حزب السعالدةبقيادة "رجاء قوطان" وشكل الإصلاحيون حزب العدالة وتنمية الذين قرروالإنسحاب من الماضي

[1] محمد الخزندار ، مرجع سابق الذكر، ص12.

[2] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص101.

[3] حسين عدنان، **نظرية العلاقات الدولية** ،دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003، ص119-120.

ولكن هذا لا يعني إنكار التجربة الماضية ولكن الإصلاحات السياسية جرت في إطار التغيير والمرجعات على أسس الوضع القائم في تركيا.[1]

يعد حزب العدالة والتنمية حزباسياسيا تركيا يصنف نفسه بأنه حزب محافظ معتدل غير معادي للغرب يتبنى رأس مالية السوق ويسعى الإنضمام تركيا الإتحاد الأوروبي، ذوجذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاياهالسياسية كما يقول إنه حزب محافظ ويصنفه البعض أنه يميل إلا تيار الإسلامي المعتدل، وهو حزب الحاكم حاليا في البلاد وبرأسه "أحمد داوود أوغلو ".

1. الرؤية السياسية الخارجية للحزب:

ينطلق الحزب في الرؤية السياسية في عدة معطيلت تتيح له الؤية البرغماتية التي يتعطيه مجال للمرونة السياسية فهو حزب إسلامي يسير في الدولة العلمانية على أسس الدستورية المحددة فيحاول عدم إضهار الصبغة الدينية في رأياه وأفكاره ويأكد على حرية الأديان والمعتقدات كما في إطار الدولي، كما يأكد أيضا على حضور تركي في كل القضايا، ويأكد على إنضمامه للإتحاد وخلق التوازنات الدولية في ضل التوجه للولة الإسلامية إلى مرونة عالية التي بليها الحزبالحزب إتجاه البيئة الإقليمية الدولية تنطلق من عمق الرؤية السياسة للحزب وبتالي فإن إنفتاح على الشرق لا يبديه الحزب على أنه بعد إيديولوجي في العلاقات أكثر ما هو جوار جغرافي وعامل إقتصادي يجب على تركيا إستثماره في ضل إصلاحات الإقتصادية الداخلية وضرورة تقوية الروابط التاريخية والجغرافية والإقتصادية [2].

3.نظرية العمق الإستراتيجي:

لقد تجسدت السياسة الخارجية الجديدة الاتكون تركية دولة طرف في أي محور بل هي دولة مركز في إطار موقعها الجغرافي والحضاري والتاريخي الذي دفعها بصياغة مؤهلات وأدوات دبلوماسية وإقتصادية وثقافية والذي يعتبرها "اوغلو" أن تركيا تمللك المقدرات في إطار القوة الناعمة التى عملت السياسة الخارجية التى تبينها لاسيما في الدول الجوار الجغرافي [3].

كما يري "أحمد داود أغلو" أن موقع تركيا الجغرافي يحتم عليها أن تلعب دورا كبيرا في البيئة الإقليمية والدولية بالإضافة إلى العامل التاريخي الذي يحكم العلاقات في الجوار الجغرافي فتركيا التى أصبحت الدولة

---

[1] خالد كمال هنية، مرجع سابق الذكر، ص45-46.

[2] كمال خالد هنية، مرجع نفسه، ص46.

[3] على باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهنات الخارج**، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص144.

الجناح أو الطرق التى مزقتها الحرب العلمية الأولى لايمكن أن تستمر على النهج السابق بل إعادة حضور فعال وقوة يساعدها في النهضة.

ولذالك تعتبر تركيا مثلا بارزا في إعادة رسم إستراتيجيتها تلبية لتلك المتغيرات وفق مغادرة الأطراف والأستقرار في مركز الأحداث وهذا ما يلاحظ تنامي الدور التركي المستند إلي نظرية العمق الإتراتيجي.

فتركيا ترتبط بثلاثة مناطق في المحيط الذى يحيطها ومعالجة حالة العزلة فيفترة سابقة فالتراكم التاريخي أيضا يحتم عليها أن تكون دولة مركز تقف على مسافة واحدة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية [1].

المبحث الثاني: خصائص السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة، بوصفها إنعكاسا لسياستها الداخلية عن مجموعة من الطرق والإختيارات والبدائل، والخطط التي تكون بمجموعها صيغة التعامل مع الأخرين، فالسياسة الخارجية التركية هي أيضا معنية بأحداث وتطورات التي يشهدهاالعالم، وهذا لاينفي إرتباطها بخصائص ومميزات سياستها الخارجية.

المطلب الاول: مبادىء السياسة الخارجية التركية

توضع محددات السياسة الخارجية التركية وفق مقاييس المصلحة القومية التركية وتغيرات في البيئة الدولية والإقليمية ومستجداتها، وتتولى الحكومة التركية الممثلة برئيس الحكومة ووزير الخارجية برسم معالم السياسة الخارجية، وبما يتسق مع المتطلبات وتهديدات الأمنية وسياسية التي تناقش في مجلس الأمن القومي.

وقد عمل حزب العدالة وتنمية بعد توليه الحكم في تركيا إلى إعادة بناء السياسة الخارجية التركية وفق مفاهيم ومبادئ جديدة تنسجم مع بنيته الفكرية وتاريخ ومصالح تركيا.

هذه المبادىء والمفاهيم أكسبت السياسة الخارجية التركية بعدا جديدا وخصوصا بعد تولي "أحمد داوود أوغلو" مهام الوزارة الخارجية، ويمكن عرض هذه المبادىء والمفاهيم على النحو الأتي:

1.مفهوم التطور الذاتي: تقوم السياسة الخارجية التركية وفق هذا المفهوم على رسم الأبعاد ومتطور السياسة الخارجية من خلال تحليل الإستمرارية الحضارية وتحولات الدولية وبناء السياسة الخارجية على عمق تاريخي وحضاري.

[1] خالد كمال هنية، مرجع سابق الذكر، ص47.

2.العمق الإستراتيجي:طرحه لأول مرة وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو " ويعتمد في بناء السياسة الخارجية التركية على بعد جيو بوليتيكي، والإمتداد الثقافي والإجتماعي والإقتصادي وتاريخي التركي في محيطها الجغرافي، الأمر الذي ينقل تركيا لدائرة التأثير الإقليمي والدولي [1].

3.مركزية الدور الإقليمي والدولي:تستمد من هذا المفهوم عنصران أساسيان هما:

الأول:مفهوم الجسر أو صلة الوصل بين الشرق الغرب من الناحيك الجغرافية والثقافية والسياسية.

الثاني:فيه دور تركي بوصفه دور بناء ومحوريا في إعادة إنتاج مفاهيم توازن القوى الإقليمية والدولية [2].

4.التوجه الشرقي:حرس حزب العدالة والتنمية عتى تطبيق هذا التوجه وتفعيله بإتجاه البلدان العربية والدول الجوار التركي.

5.القوة الناعمة:إذا تعتمد السياسة الخارجية التركية على عناصر ديبلوماسية والثقافة وتعاون الإقتصادي، والتفاهمات التاريخية لأداء دور إقليمي في محيطها الجغرافي القريب والبعيد.

6.الدبلوماسية الإستباقية:وفق هذا المفهوم تعمل الديبلوماسية التركية على توقع الأزمات القادة، وطرح حلول قبل إستفلاحها من خلال تطوير علاقتها مع دول

الجوار والقيام بدور قيادي في حل أزمات في المنطقة.

7.الدبلوماسية المتوازنة:بحيث تأدي تركيا دورا في مختلف القضايا والمواقف الدولية وتأخذ تركيا بذالك موقع العامل القوة في التوازنات الدولية.

8.نموذج جديد من الدبلوماسية بين الشرق والغرب:فسياسة الخارجية التركية تتعامل مع دول الشرق من منطلق تاريخها وثقافيتها وهويتها الشرقية وهع الدول الغربية وفق المنظور الغربي يقوم على معايير اليموقراطية والحكومة المدنية ومصالح الإقتصادية المشتركة.

9.الديبلوماسية الإنسانية:وفقا لهذا المبدأ فإن على السياسة الخارجية التركية أن تقوم عاى أسس إنسانية ولذالك فتركيا ستدخل وتهتم بمختلف الأزمات ذات الأبعاد الإنسانية في نطاقها الجغرافي الإقليمي وحت الدولي[3].

---

[1]عقيل سعيد محفوظ، **سوريا وتركيا الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل**، بيروت مركز الدراسات للوحدة العربية، 2009، ص121.

[2]صوفيا بوعلى، وفاء طوالبية، **الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015**،مذكرة ليسانس، تبسة، جامعة العربي التبسي، ص32.

[3]صوفيا بوعلى ، وفاء طوالبية،مرجع سابق الذكر ، ص33.

المطلب الثاني: معالم السياسة الخارجية التركية:

ليس ثمت شك في أن القيام بجهود إستراتيجية في علاقات دولية، وتحليل سيناريوهات وعمل إسقاطات المستقبلية، امرا بالغ الأهمية في تطوير أدوات السياسة الخارجية ولهذا وضعت الحكومة التركية مهمة تعاون مع الجيهات الناشطة في مجال السياسة الخارجية داخل المؤسسات العامة مثل:

المراكز البحثية ومعاهد السياسة الخارجية وأقسام العلاقات الدولية بالجامعات، في رأس جدول أولويتها.

وفى إيطار الملاحظات السابقة أقرت الحكومة التركية عدد من السياسات إلى تنفيذها:

1.تمثل تركيا عنصر إستقرار في المنطقة بديمقراطيتها وإقتصادها وموقفها المحترم لحقوق الإنسان وبخصائصها هذه ستبادر أكثر لحل الأزمات التي تعاني منها المناطق المجاورة.

2.الإنطلاق من مبدأ وجود البيئة الإقليمية الأمنة يساهم إسهامها في تنمية الإقتصادية ولهذا السبب تبذل تركيا الكثير من الجهود من أجل إقامة الأمن والإستقرار في محيطها القريب كما تعمل على تطوير جهودها الرامية إلى إستمرار العلاقات الطيبة القائمة على حوار مع جيرانها ودعم التعاون الإقليمي.

3.إن لتركيا علاقات جغرافية وتاريخية وثيقة مع أوروبا، ولهذا ستبقى علاقتها مع الدول الأوروبية في مراتب الأولى في جدول أعمال سياستها الخارجية.

4.ستسعى تركيا في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي بتحقيق إلتزاماتها وتنفيذ الشروط التي يطلبها الإتحاد مع الدول الأخرى أيضا للإنضمام إليه في أسرع وقت ممكن.[1]

5. تواصل لجهود في سبيل أخذ تركيا لمكانتها التى تستحقها داخل مفهوم الأمن والدفاع الأوروبي (AGSK) الذي تشكل في إدار الدماء بغض النظر عن دين وعرق أصحابها وتواصل تركيا تدعيم الجهود الرامية إلي إقرار السلام الذى تشكل في إطار إستراتيجية الدفاع الأروبي الحديثة بصورة متوازية مع الإسهام الذي قدمته تركيا حتى اليوم في حلف الناتو (NATO).[2]

المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

إرتكزت السياسة الخارجية التركية الجديدة على خمسة أسس:

[1] عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق الذكر، ص125.

[2] محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية**، بيروت، مركز نماء البحوث والدراسات، 2013، ص195-196.

1. التوفيق بين الحريات والامن: في وقت كان الاعبون العالميون وأولهم الولايات المتحدة يغلبون الإعتباراتالأمنية على ما عداها بعد 11ديسمبر، وكانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في تقديم على صعيد الإصلاح السياسي من دون تفريط بالمتطلبات الأمنية، وهو ما جعل تركيا نموذجا للبلدان الأخرى.

2. المحاولة حل المشكلات الموجودة بين تركيا وجيرانها: وهيما يسمى ب"تصفير المشكلات " وبتالي إخراج تركيا صورك البلد المحاط بالمشكلات والدخول في صورة البلد صاحب العلاقات الجيدة مع الجميع وهذا إذا تحقق بمنح السياسك الخارجية التركية قدرك إستثنائية عاى المناورة.

3. إتباع السياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك: ففي الضروف الدولية المتحركة الحالية لا يمكن إتباع السياسة ذات بعد واحد، وبدلا من أن تكون مصدر المشكلة في إستقطاب الغرب، الشرق والشمال والجنوب، تكون على العكس منذالك مصدر للحل المشكلات والبلد المبادر لطرح الحلول لها، ويساهم في إرساء السلام[1].

العالمي الإقليمي ومن ضمن هذا المنضور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه يديل عن الأخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض، لهذا يجب أن تتبع السياسة متعددة الأبعاد.

4.تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: لقد كانت تركيا تعرف في المرحلة الماضية "ببلد جسر" تصل بين الطرفين، لهذا يجب على تركيا في المرحلة الجديدة أن لا تكون جسرا بل "بلد مركز".

5.الإنتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى حركة الدائمة وتواصل مع كل البلدان العالم المهمة لتركياوعلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها "أحمد داوود أوغلو" فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيهالبوصلة الفكرية لمقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي.

[1] محمد نور الدين، **شؤون الأوسط**، العدد123، بيروت، 2006، ص30.

المبحث الثالث: مؤسسات صنع القرار في تركيا

إن البيئة الداخلية التركية لها دور كبير في صياغة القرارات الداخلية والخارجية، حيث أن المجتمع التركي قائم على الديمقراطية والتشاركية، فلا يمكن إغفال صانع القرار في تركيا، والنخب السياسية والمجتمعية في رسم سياستها الخارجية.

ـــإن البيئة الداخلية التركية لها دور كبير في صناعة القرارات الداخلية والخارجية حيث إن المجتمع التركي قائم على الديمقراطية والتشاركية، فلا يمكن إغفال صناع القرار في تركيا النخب السياسية والمجتمعية في رسم السياسة الخارجية للبلاد وهناك أيضا مجموعة من المؤسسات التي تساهم بشكل كبير في صناعة القرار نذكر من بينها:

المطلب الأول:السلطات الثلاثة:

1.السلطة التشريعية:تتكون السلطة التشريعية في تركيا من مجلس واحد وهو "المجلس الوطني التركي الكبير" وتتحدد إختصاصته بموجب الدستور الذي عدل في 17 اكتوبر 2001بما يلي:

ـــسن القوانين وتعديلها وإلغاؤها.

ـــتعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

ـــإنتخاب رئيس الجمهورية.

ـــالرقابة والإشراف على رئيس الوزراء.

ـــتفويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات الحكومية لها قوة القانون في بعض المسائل.

ـــمناقشة وإقرارالميزانية العامة للدولة.

ـــإتخاذ القرارت المتعلقة بصك العملة وإعلان الحرب.

ـــتصديق على الإتفاقية الدولية.

ـــتصديق على أحكام الإعدام الصدرة من المحاكم.

وقدكان المجلس في السابق يتكون 400 نائب ثم تم زيادة العدد إلى 450 نائب بموجب تعديل دستور عام 1987م، والأن أصبح يتكون 550 نائب بعد إنتخابات 1995م البرلمانية تتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضر بين الشرط لا تقل عن ربع إجمالي الأعضاء، وتكون مدة العضوية فيه 5 سنوات [1].

[1]على باكير وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص28.

2.السلطة التنفيذية:تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والإدارة العامة.

أ.رئيس الجمهورية: إذ يمثل الرئيس الجمهورية التركية وحدة الأمة التركية ويضمن تنفيذ الدستور وإنتضام العمل في أجهزة الدولة ينتخب مرك واحدة لمدة 7 سنوات له مهام وصلاحيات بموجب الدستور نذكر منها مايلي:

- دعوة المجلس الوطني للإنعقاد عند الضرورة.
- تعيين رئيس الوزاراء وقبول إستقالته.
- الموافقة على تعيين ممثلي تركيا تدى الدول الأخرى وقبول ممثلي الأخيرة بتركيا وتصديق على إتفاقيات الدولية.

_دعوة مجلس الأمن القومي الإنعقاد رئاسته ويتم توقيع من جانب رئيس الوزراء والوزراء المعنيين على قرارات الرئيس الجمهورية عدالتك التي يصدرها بموجب الصلاحيات المخولة له دستوريا.[1]

ب.مجلس الوزاراء: حيث يعتبر مركز السلطة التنفيذية على إعتبارالنضام السياسي في تركيا هو نضام برلماني إذ يتكون من رئيس الوزراء، والوزراء من بين إختصاصات هذا الإخير أنه يشرف على عمل الوزراء ويخطط برنامجا للسياسات العامة ويكون الأساس الذي تمنح على أسسه الثقة الجمعية الوطنية، ويقوم رئيس الوزراء بإختيارالوزراء سوء كانو من داخل البرلمان أم من خارجه ويتراوح عددهم في العادة بين 20و24 عضوا بخلاف ما يزيد عن سبعة وزراء دون حقائب وزارية، وتتمثل الوضيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها بإتحاد ما يلزم لذالك من قرارات وتطبيق القوانين وإقتراح مشاريع القوانين إصدار قرارات لها قوة القانون، وتتركز إخصاصات مجلس الوزراء في رسم وتخطيط السياسة العامة ووضع الميزانية والإشراف عاى الخطط وإمداد القوات المسلحة وإعدادها للحرب في حالات التي تتطلب ذالك.

ج.الإدارة العامة: وهي جسم الإداريوالتنفيذي على مستوى الدولة فإن شكل وهرمية الإدارة تحدد البنوالوضائف المطلوبة منها وهو ما يحدد بقانون، ويمكن للوزرات المؤسسات العامة أن تتصدر قوانين وتعليمات إدارية لكن وفق القانون والدستور. [2]

---

[1] آمال بوساحة، **المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة –دراسة حالة سوريا**، رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية، الجزائر، جامعة الجزائر، أكتوبر2013، ص49.

[2] خالدكمال هنية، مرجع سابق الذكر، ص62-63.

3.السلطة القضائية: يعد إستقلالية السلطة القضائة من المبادىء الأساسية للدستور التركي وفق المادة (138) وتتولى إدارة الإنتخابات والإشراف عليها إلى جانب مهامه المعتادة.

ولتمارسالسلطة القضائية وضائفها لها عدة محاكم مدنية عسكرية وإدارية وأهم المحاكم العليا المحكمة الدستورية، والمحكمة الإستئناف، ومجلس الدولة، المحكمة العسكرية للإستئناف ومحكمة تنازع الإختصاصات القضائية فبلإقتصار على المحكمة الدستورية العليا حيث تعتبر على هيئة قضائية في البلاد من بين مهامها الأساسية ما يلي:

_الفصل في دستورية القوانين

_الإشراف والرقابة المالية على أحزاب السياسية

_النظر في التماس نائب بالبرلمان بإغاء حصانته البرلمانية وأحكامها نهائياولايمكن نشر قراراتها بالإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية دون إجراء تقرير مكتوب بأسباب الإلغاء.[1]

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية

تلعب الأحزاب السياسية في تركيا دورا فعلا كعنصرا من عناصر البيئة والقوى السياسة المؤثرة في عملية صنع القرار ودراستها لها أهمية في فهم أداء القيادة والنخبة السياسية في نضام السياسة التركية، حيث تعد الأحزاب السياسية عناصر لاغنى عنها في وسط المشاركة اليمقراطية القائمة على التعددية.[2]

وقد تم حظر الأحزاب السياسية بعد إنقلاب 1980مثم سمح لها من جديد في عام 1983م وقد ضهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ الإستقلال في عام 1923م لكن التفاعلات الحقيقية بدأت في عام 1950م إذا إحتكر حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه "مصطفى كمال أتاتورك" الممارسة السياسة حتى ذالك العام الذي شهد صدور القانون التعددية الحزبية وإجازة إنشاء الأحزاب فدخل الحزب الديمقراطي بقيادة "عدنان مندريس " على خط الحياة الحزبية تفاعلا حقيقيا منذو تلك الفترة، وقد شكلت إنتخابات العام 2002م البرلمانية علامة الفارقة في تاريخ تركيا الحديث ليس فيها يتعلق بنتائج التي آلت إليها والتي أدت الى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامي إثر حصدة غالبية المقاعد النيابية

[1] آمال بوساحة، مرجع سابق الذكر، ص51.

[2] كمال خالد هنية ، مرجع سابق الذكر، ص65.

بواقع 360 من أصل 550 وهو أمر لم يحصل في تركيا من قبل، وإنما في السياسات التي نتج عنها الفوز والتي مهدت لتغيرات جذرية في داخل وخارج جعلت لتركيا دور، إقليميا بارزا.[1]

المطلب الثالث: الؤسسات الغير رسمية المؤثرة في صناعة القرار

هناك جماعات ومؤسسات في صناعة القرار في تركيا غير الأحزاب السياسية، ومؤسسات صنع القرار في الدولة لا يمكن تفاديها وإغفالها لا سيما في سياستها الخارجية وهي:

1.جماعات المصالح: تتنوع الجماعات المصالح في تركيا مابين جماعات عالمية ومهنية وإقتصادية ونسائية وبيئة وغيرها، لها تأثير واضح في عملية صنع القرار، فهي من ناحية تشكل في بعض قطاعتها قوى الضغطة على صانع القرار وتعد من ناحية أخرى مصدرا مهما لتجنيد السياسي.

ومن أهم جماعات المصالح في تركيا نذكر منها:

أ.النقابات العالمية turk_is أنشأت عام 1952م وأهمها الإتحادات الثلاثة:

_إتحاد النقابات والإتحادات العالمية التركية، إتحاد النقابات التقدمية، الإتحاد النقابي لحق العمل.

ب.جماعات رجال الأعمال وأهم تنضيماتهم:

_إتحاد الفرقة والبورصات التركية.

ج.النقابات المهنية منها:

_نقابة الأطباء الأتراك، نقابة المحامين الأتراك.

2.الرأي العام ووسائل الإعلام: كون تركيا ديمقراطية وناخب له قدرة على تغيير أصبح الرأي العام من له تأثير واضح في صياغة القرار الداخلي والخارجي فالحشد الإعلامي يأثر بشكل كبير على الرأي العام من خلال نقل المعلومات عن الأحداث ومستجدات في البيئة الداخلية وعلاقات الدول مع جوارها والعالم[2].

وفي تركيا تؤدي الرسالة الإعلامية منطاقة من تيارين سياسيين هما:

أ. وسائل إعلام التيار الإسلامي: والذي يسعى إلى منح الجمهورية إنطباعات تؤكد توازنها الفكري وسعييها للحفاظ على الصدق والموضوعية في تناول الأخبار ويركز خطابها إلى عودة تركيا إلى الهوية الإسلامية.

[1] على باكير وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص31.

[2] خالد كمال هنية، مرجع سابق الذكر، ص66-67.

ب. وسائل الإعلام العلمانية: والتي تركز على دعم النضام العلماني في تركيا ومواجهة تيار الإسلامي ومحاربة أفكاره ودعوته المستمرة لإعادة الهاوية الإسلامية لتركيا وتؤدي وسائل الإعلام في تركيا دورا مهما في بيئة صنع القرار فهي وسيلة للتعبير عن الرأي العام إضافة إلى كونها وسيلة لتأثير فيه.[1]

المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية

تؤخد صناعة القرار في تركيا الطابع المؤسساتي إلا أن المؤسسة العسكرية التركية أثبتت أنها الأقوى في الحياة السياسية لأي الجيش يعتبر الحامي الأول لعثمانية الدولة التي إنبثقت عن إعلان الجمهورية التركية سنة 1923م على يد "مصطفي كماال أتاتورك" إذ تعد المؤسسة التركية أقوي المؤساسات الدولة وأكثرها تنظيما وتستمد هذه الأخيرة أهميتها من تنظيمها الداخلي المحكم وتمتعها بالإستقلالية الكاملة في إختيار عناصرها القيادية وقوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي عام 1982م إذ أن الدستور التركي وبشكل غير مباشر يمنع المؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية الأمن القومي ولذا فإن أي تدخل عسكري لايعتبر لدى قيادته إنقلابا بل تدخلا دستوريا لحماية الأمن القومي.

إذا مانظرنا إلى مكانة القوات المسلحة التركية داخل ساحة الدول يمكننا القول أن المجال الذي تحتله هذه الأخيرة داخ الدولة هو مجال مستقل ويدعم إستقلاليته بجوانب أساسية أحدها هو الإستقلالية المالية وتتمتع هي الأخرى بالإستقلالية القانونية إتتمتع هيئة الأركان العامة والقوات المسلحة التركية بالمكانة المرجعية الأساسية لكافة المواضيع القانونية والإدارية وهي هنا بمثابة القائد الأخر للألية القانونية داخل الدولة.

فقد كان الجيش الاعب الأبرز في صناعة القرار في تركيا وهذا بفضل الأهمية التي إتسم بها عدد من الدساتير التي دعمت دورة الحياة السياسية وكانت حجته في ذالك دائما حماية النظام العلماني والأمني والوطني ضد المخاطر الداخلية واالخارجية وإستطاع الجيش التحكم بمسيرة البلاد السياسية من خلالثلاثة إنقلابات فصلية في 1960م_1980م_1971م وأن له الدور في إسقاط حكومة أربكان 1997م.[2]

[1] على باكير وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص36.

[2] آمال بوساحة، مرجع سابق الذكر، ص51-52

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن نظام الحكم في تركيا وبنيته إمتدا منذو تأسيس الإمبراطورية، مرورا بالجمهورية التركية وصولا إلى إلى حزب العدالة والتنمية، حيث أن هذه المراحل التي مرت بها جعلتها تستفيد من تجربة الماضى، وهذا مابرز في فترة حزب العدالة والتنمية من خلال الإصلاحات التي جاء بها في مختلف المجالات.

كما إستنتجنا أيضا أن الخصائص التي تتميزها تركيا من مبادئ ومعالم ومرتكزات أضافت الكثير إلى سياستها الخارجية.إضافة إلى مؤسسات صنع القرار التي لها هي الأخرى دور فعال في التأثير وإستقرار السياسة الخارجية لتركيا.

الفصل الثاني

مقومات الدور الخارجي لتركيا

تمهيد:

سلطنا الضوء في هذا الفصل على المحددات الداخلية التي تشمل المقومات الجيوإستراتيجية التي تمتلكها تركيا في محيطها الجغرافي فهي تمثل عامل قوة لها،حيث جعلها تبرز على الساحة الدولية، والمحددات الخارجية تشمل جانبين الأول البيئة الإقليمي حيث نجد أن تركيا تسعى جاهدة إلى تحسين علاقتها مع دول الجوار لزيادة قوتها في الشرق الأوسط والجانب الثاني البيئة الدولية تحاول تركيا فيها على عمل علاقات وطيدة مع الدول الأوروبية من أجل توسيع مشارعها وإكتساب العضوية في الإتحاد الأوروبي من جهة ثانية، لأنها تري أن هذه العضوية ستزيدها مكاسب عديدة في مختلف الأصعدة الإقتصادية الجغرافية الإجتماعية وغيرها.

المبحث الأول: المحددات الداخلية لتركيا

إن السياسة الخارجية لأي دولة تقف على أهم المحددات التي تتميز بها والتي تشمل المحددات الجغرافية والإقتصادية والعسكرية وغيرها، ويمكن أن تكون عامل ضعف أو قوة وهذا ما تمثله المحددات الداخلية لتركيا.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية لتركيا

خريطة رقم (01): الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: خريطة تركيا الداخلية، منتديات تركيا ترافل، على الموقع: www.turkeytravel2.com/maps-arabi، تاريخ الإطلاع: 15-04-2018.

تعتبر تركيا من الدول التي تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام حيث تقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا ,تحتل المركز السابع والثلاثون عالميا حيث تبلغ مساحتها الإجمالية 779,452كم^2 وهي بذالك أكبر من أي دولة أوروبية عدا روسيا الإتحادية , كما تعتبر من بين الدول الأكبر مساحة في الشرق الأوسط , تقع تركيا مابين خطي عرض 35 و43 شمالا , وبين خطي طول 25 و45 شرقا , يحدها من الشمال البحر الأسود وجورجيا , ومن الشمال الغربي بحر مرمرة , ومن الشرق أرمينيا وإيران ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر الأبيض المتوسط وحدود بحرية مع قبرص , ومن الغرب بحر إيجه واليونان وبلغاريا.

يقع ما يقرب 3% من مساحة تركيا في أقصى الطرف الشرقي من جنوب قارة أوروبا , وهو مايطلق عليه ترقيا , وتقع مدينة إسطنبول في هذا الإقليم , أما الجزء الأكبر من مساحتها فبقع في آسيا الذي يحتل 97% من تركيا ويطلق عليه الأناظول.[1]

كما تتمتع تركيا أيضا بموقع جيوبوليتكي من مناطق العبور وساحات صراع النفوذ البرية والجوية والبحرية , وتتقاطع في تركيا المحاور التي تربط الكتلة البرية الأوروآسيوية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هما البلقان والقوقاز , بالإضافة إلى المحاور التي تربط آسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين اللتين تعتبران مركز للمصادر الجيوإقتصادية , أما في إتجاه شرق غرب فتعتبر شبه جزيرة الأناظول أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الإستراتيجي الذي يطوق القارة الأور آسيوية , وكانت منطقة الأناظول إحدى أهم المناطق التي كانت مرشحة لأن تكون مراكز القوة بشكل دائم.[2]

المطلب الثاني: المحددات البشرية لتركيا

تعتبر البنية السكانية الشابة والديناميكية لتركيا عنصرا هاما في مقاييس القوة.[3]

حيث يبلغ عدد سكان تركيا 74,70 مليون نسمة , تقسم إلى 80% أتراك و 20% أكراد (إحصائيات سيبتمبر2012), وبذالك تحتل المرتبة 17 في العلم من حيث الكثافة السكانية والذي يؤهلها للعب دورا هاما في الصعيدين الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية الإجتماعية والثقافية العسكرية الدينية , إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب دورا إقليميا ودوليا هاما بل عدد السكان أيضا له دور مهم. يشكل الشعب التركي من الناحية الديمغرافية كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للدولة حين يغلب الطابع العمري للشباب على لتركيبة السكانية , هذا أن تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي , حيث تتمتع بدناميكية شابة مقارنة بشعوب أوروبا التي أصبحت تعاني من إنخفاض في هذه الفئة العمرية حتى وصفت بالقارة العجوز.

---

[1] حسين طلال مقلد، **تركيا والإتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية المجلد26، العدد1، 2010، ص346.

[2] أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي لموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011، ص142.

[3] أحمد داود أوغلو، نفس المرجع ، ص 143.

ومن أهم مؤشرات نوعية القوى العاملة التي تلقت التعليم العالي من مجموعة القوى العاملة في تركيا , يتبين أن حصة هذه القوى تتزايد بسرعة حيث بلغت 8,8% في سنة 2000, ويتوقع أن ترتفع إلى 17,9% في سنة 2020 وتصل فئة الشباب فيها مايقارب نصف عدد السكان , الذي من شأنه أن يقدم مساهمات هامة في سوق العمل في الإتحاد الأوروبي بعد الإنضمام.[1]

الشكل البياني رقم (1): يبين نسبة القوى العاملة التي تلقت التعليم العالي في مجموعة القوى العاملة في تركيا.

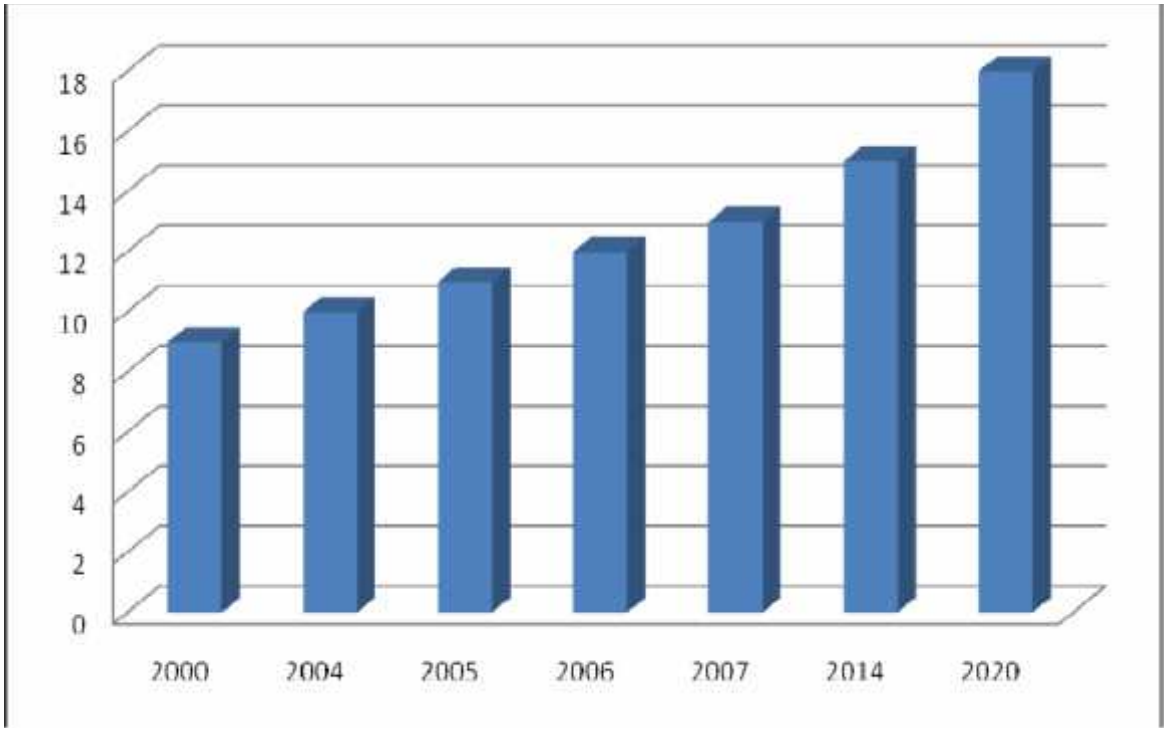

المصدر:الهيئة العامة للاستعلامات SPO، 38، TR Prime Ministry state Planning Organisation, op.cit p.

وفي دراسة لصندوق الأمم المتحدة لسكان (UNFPA) عن الإتجاهات الديمغرافية الحالية والمستقبلية , تشير الدراسة أنه في الفترة المقبلة سوف تحتاج إقتصاديات أوروبا الغربية إلى المزيد من الموظفين في الكثير من المهارات والعديد من القطاعات.

كما يشير عدد من الخبراء والعلماء الإجتماعيين أن العوامل الديموغرافية لها آثا سلبية على تدفقات الهجرة نحو أوروبا والتي هي في حاجة إلى يد عاملة مختصة وعمالة ماهرة , حيث سجلت الأسواق الأوروبية نقصا في هذه القوى العاملة , لأنه من المعروف أن نسبة المسنين في البلدان الأوروبية في تزايد , وتركيا تتوفر

[1] TR prime ministry state planning organisation, www.kalkinma.gov.tr/DocObjects/Download/3148/kirsal-i.pdf , P 38.

على إمكانيات هامة في العمالة الماهرة , قد يكون لها دور لسد هذا العجز في الإتحاد الأوروبي بعد إنضمامها إليه.

الجدول رقم(2): التوقعات السكان حسب الفيئات العمرية 2000- 2070

الفئة العمرية	2000	2005	2010	2015	2020	2025	2030	2040	2050	2060	2070
14.0	0.30	0.28	0.27	0.25	0.23	0.22	0.21	0.18	0.17	0.15	0.14
64.15	0.65	0.66	0.67	0.69	0.69	0.69	0.69	0.67	0.66	0.65	0.63
65+	0.05	0.06	0.07	0.07	0.08	0.09	0.10	0.14	0.18	020.	0.23
المجموع	67.420	72.295	77.004	81.334	85.392	89.156	920238	96.222	97.299	95.990	93.292

المصدر:الهيئة العامة للاستعلامات SPO، 39، TR Prime Ministry state Planning Organisation, op.cit p.

يتضمن هذا الجدول النمو السكاني على المدى المتوسط والبعيد لتركيا بالنسبة للفئات العمرية , حيث يلاحظ أن 64.6% من عدد السكان تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 وفقا لأرقام سنة 2000 , ومن 10 إلى 14 من الفئة العمرية يشكل 30.5% من عدد السكان , هذه النسبة تشكل 16% بالنسبة للإتحاد الأوروبي , في يتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 12.5% بالنسبة للإتحاد الأوروبي سنة 2020 مقابل 23% بالنسبة لتركيا , هذا يهني أن تركيا التي يتكون نصف عدد سكانها من الشباب يمكن أن يوفر إسهامات كبيرة لأوروبا العجوز , وذالك يعني أن الإتجاه الحالي يشير إلى أن عددا أقل من الناس هم في خدمة عدد كبير من المتقاعدين في أوروبا.[1]

من جهة تشير التقريرات على المدى الطويل أن نسبة نمو السكان في تركيا سنة 2050 ستتوقف عن الإرتفاع وتبدأ في الإنخفاض , لذالك فإن عدد سكان تركيا الذي هو في تزايد الآن لا يزال بعيدا عن كونه تهديدا لأوروبا في السنين المقبلة المتوسطة , بل إنه سيوفر إسهاما لإوروبا من خلال فئة الشباب التي تزخر بها تركيا.

[1] - TR Prime Ministry state Planning Organisations, Op.cit p.p. 39.

المطلب الثالث: المحددات الإقتصادية لتركيا

1.الموارد الطبيعية:

إن موقع تركيا وطبيعتها المتنوعة جعلت منها دولة غنية بالموارد الطبيعية , وباستثناء إفتقارها للغاز والنفط فتركيا تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية في المنطقة وهما الماء والغذاء , وهما موردان تتوقع الدرسات المستقبلية أن يسببا صراعات دولية , في ظل الشح الذي تعانيمنه المنطقة.

تتمتع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية ومساحات شاسعة إضافة إلى موقع مميز , كلها عوامل جعلت منها بلد ذو إقتصاد مركبا ومعقد يدمج الحداثة الصناعية والتجارة والخدمات المتطورة مع القطاع الزراعي التقليدي فتركيا من الدول القليلة التي تتمتع بإكتفاء ذاتي من الناحية الزراعية والغذائية , أما من الناحية الصناعية فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج المسطح والثالثة عالميا في تصدير أجهزة التلفاز , وتقع ضمن لائحة الخمسة الأوائل في إنتاج الذهب والثامنة عالميا في صناعة وبناء السفن. ولاشك أن الثروات والموارد الطبيعية تمنح الدولة القدرة على توظيفها في مجالات تزيد من قوتها ونتيجة للتوظيف السليم للثروات ومنهج الإصلاح الإقتصادي الذس أدخله حزب العدالة والتنمية , فإن الإقتصاد التركي إنتقل من مرحلة الإنهيار مع بداية 2000, إلى مرحلة أصبح فيها يحتل المرتبة 16 عالميا , وهو مرشح أن يدخل قائمة العشر الأوائل خلال السنوات القليلة القادمة , علما أن تركيا غير منتجة للنفط حيث بلغ حجم وارداتها النفطية حوالي 20 مليار دولار, أي مايعادل وارداتها السياحية سنة 2006. [1]

كان الإقتصاد التركي يعاني أزمة حادة لكنه ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم , مر بعملية تحول كبيرة في السنوات الأخيرة لتجاوز تلك الأزمة , حيث غيرت الحكومة مجموعة منالمبادئ الأساسية التي إعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الإقتصاد التركي , حيث تم الإستغناء عن العمل بنظام الصرف الثابت والإنتقال بنظام الصرف المرن.[2]

ومنذو سنة 2005 نجح القطاع العام في تحقيق مستويات هامة من التقدم نظرا للأسباب التالية:

-الإصلاحات الإقتصادية العميقة.

-العائدات المتحصلة من الإستثمارات التي جاءت متوازية مع الخصخصة.

---

[1] على حسن باكير، **تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والمقومات الجيوستراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي**، الدوحة الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص24.

[2] محمد عسال ، سعاد لهراواة ،مرجع سابق الذكر، ص30.

-الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والنظام المالي الذي تم تطويره.

-الإستثمارات الخارجية التي بدأت تتزايد بسرعة بعد سنة 2004 , حيث تجاوزت نسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2006-2007.

حيث نرى أيضا إرتفاع مستوى إجمالي الناتج المحلي بمقدار يزيد عن ثلاثة أضعاف , ليصل إلى772 مليار دولار سنة 2011 , مقابل 231 مليار دولار في سنة 2002 , وإرتفع كذالك نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 10.444 دولار سنة 2011 , مقارنة عن مستواه السابق البالغ البالغ 3500 دولار سنة 2002. وساهمت أيضا التحسينات الملحوظة التي شهدها الإقتصاد التركي في تعزيز التجارك الخارجية حيث وصل حجم الصادرات إلى 135 مليار دولار في نهاية سنة 2011 مقابل 36 مليارددولار سنة 2002 كما إرتفعت إيرادات السياحية من 8.5 مليار دولار تقريبا في سنة 2002 لتصل إلى 23 مليار دولار في سنة 2011.

وفي الوقت الذي لم تتمكن فيه العديد من الإقتصاديات من التعافي من الركود المالي العالمي الأخير حقق الإقتصادي التركي نموا بنسبة 9.2% سنة 2010 وهو ماجعله يبرز كأسرع الإقتصاديات نموا في أوروبا والعالم .

شكل بياني رقم(02): يبين نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي %

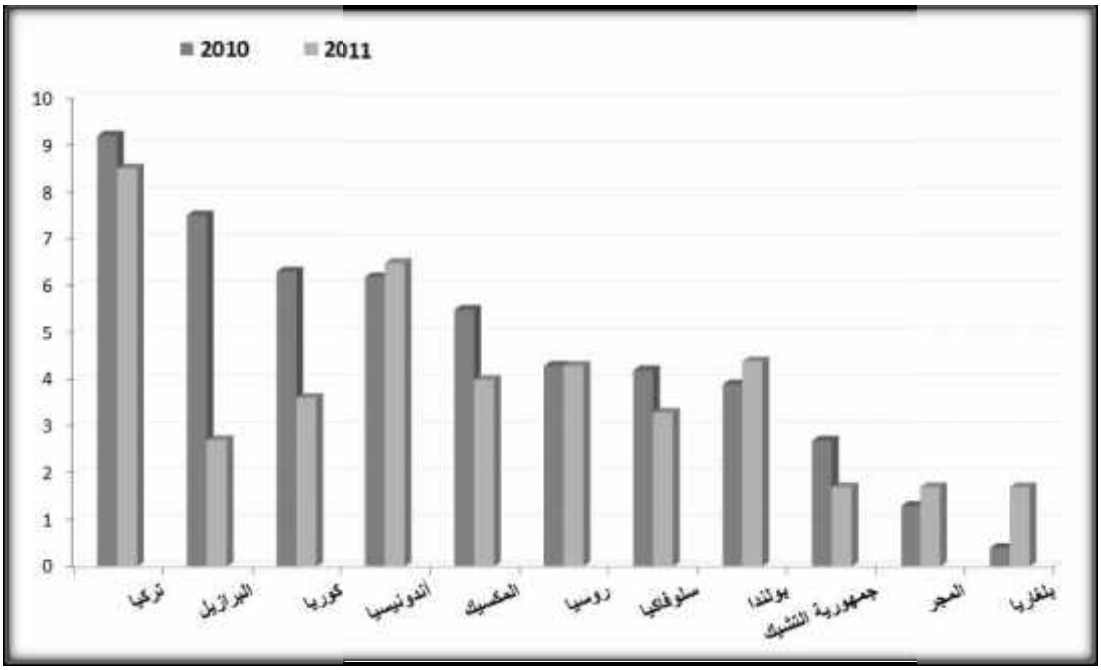

المصدر: وزارة الاستثمار، جمهورية تركيا، موقع رئاسة الوزراء، على الموقع: http://www.invest.gov.tr/ ، تاريخ الإطلاع: 19-04-2018.

2. الثروة الزراعية والحيونية:

تعتبر تركيا إحدى البلدان الرائدة في المجال الزراعي والصناعات المرتبطة به على المستوى العالمي , نظرا لما تتمتع به من مناخ وظروف جغرافية مواتية , هذا مايضع تركيا بين أكبر المنتجين الزراعيين في العالم. كما أدت جهود إعادة الهيكلة التي بدأت في أوائل الثمانينات من القرن الماضي إلى جانب سلسلة الإصلاحات التي مست عمليات الخصخصة وتقليل الحواجز التجارية في قطاع الزراعة وإيجاد سوق محلية إلى زيادة الصادرات الزراعية وصلت إلى 5 مليارات دولار سنة 2010 مقابل 1.7مليار دولار سنة 2002. وإعتبار من سنة 2010 بلغت نسبة القطاع الزراعي 8.4% من إجمالي الناتج المحلي لتركيا. وأما على الصعيد الدولي فتهيمن تركيا بقوة على إنتاج وتصدير الكثير من المنتجات الزراعية كالبندق والمشمش المجفف والزبيب والتين المجفف , كما تطورت صناعة الأغذية كثيرا حيث أصبحت أح البلدان الكبرى المصدرة للمنتجات الزراعية في منطقة شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

وبلغة الأرقام أصبحت تركيا من أهم الدول إقليميا وعالميا منتجة المواد الزراعية والمصنعة حيث تحتل:

-الأولى عالميا في إنتاج التين المجفف والبندق والزبيب والمشمش المجفف.

-وصل إجمالي الصادرات من المنتجات الزراعية إلى 12 مليار دولار سنة 2010.

-أكبر منتج للألبان ومشتقات الالبان إقليميا.

-يقدر إجمالي الأصناف النباتية الموجودة بتركيا ب11.000 صنف , في حين يبلغ إجمالي عدد هذه الأصناف في اوروبا 11.500 صنف.

-بلغت قيمة الإنتاج الزراعي سنة 2010 إلى نحو 62مليار دولار.

كما تضع تركيا رؤية مستقبلية طموحة لسنة 2023 التي تواكب الإحتفال بالذكرة المئوية لإنشاء جمهوريتها , حيث تضع أهدافا عظيمة في القطاع الزراعي التي تتضمن:

-إجمالي ناتج محلي زراعي يبلغ 150مليار دولار

-صادرات زراعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار.

-أن تصبح واحدة من أفضل خمس دول فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي.

-مساحة تبلغ 805 ملايين هكتار قابلة لربي.

[1] وزارة الاستثمار، جمهورية تركيا، مرجع سابق الذكر.

-إحتلال المرتبة الأولى في صيد الأسماك مقارنة بالإتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص الإنتاج الحيواني , فقد وضعت تركيا إستراتيجية عديدة لتطوير ودعم الثروة الحيونية , وبناء نظام مستقر على غرار السياسة التي إنتهجتها لتحقيق الإستقرار والتوازن في أمنها الغذائي.

وتقوم المنشأت الزراعية التركية على إختلاف أنواعها بتربية المواشي خاصة الأغنام حيث وصل عدد رؤس الأغنام في سنة 2003 إلى مايقارب 25 مليون رأس وتجاوز عدد الأبقار مليون رأس , أما بالنسبة للدواجن فقد بلغ عددها من الأنواع المختلفة في مختلف المداجن الخاصة والعامة 277 مليون دجاجة , وفيما يتعلق بتربية النحل وإنتاج العسل تعتبر تركيا إحدى أهم دول المنطقة في هذا المجال حيث وصل عدد خلايا النحل فيها وفقا لإحصائيات 2003 إلى 4 ملايين و 300 ألف خلية , كما تحتل المرتبة الأولى في صيد الأسماك مقارنة بالإتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثالث: المحددات العسكرية

/ إن تركيا تسعى منذو فترة لإعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة , مستغلة الظروف والبيئة الإقليمية والدولية لتحقيق ذالك. كما تسعى أيضا لخق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط وذالك إستثمار للأحاث الجارية في بعض الدول وعلى مقربة من حدودها , كما شكلت بموقعها الجيو استراتيجي قاعدة إنطلاق لمختلف الجيهات خاصة أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط لذالك فقوتها العسكرية كانت وستبقى محل إهتمام حلف الشمال الأطلسي , وما وضع صواريخ باتريوت حاليا على الحدود بين تركيا وسوريا إلا تعبيرا عن هذا الإهتمام , إضافة إلى هذا أن الإتساع والعمق الجغرافي لتركيا يتيح لها إمكانية إنشاء القواعد العسكرية الوطنية أو التابعة لحلف شمال الأطلسي , ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة انواع الأراضي وخاصة الجبلية والزراعية منها وبمحاذات السواحل البحرية وعلى إمتداد الشواطئ النهرية هذه الطبيعة ساعدت وتساعد تركيا على:

/ التحكم بمضيق البسفور والدردنيل البحريين ذوي الأهمية الإستراتيجية المتحكمان في حركة القوات إلى المناطق الجغرافية المتخامة عبر البحرين الأسود والمتوسط.

/ تعد منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول أقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب , أي أن تركيا تمثل إتجاه الإقتراب الرئيسي إلى عمق القارة الأوروبية من جهة الشرق.

[1] وزارة لاستثمار ، جمهورية تركيا، مرجع سابق الذكر.

/ توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والجوية والبحرية حرية الحركة والمناورة للقوات المسلحة التركية داخل مسارح العمليات الإستراتيجية المهمة للجمهورية التركية.

/ توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشتركة والتي من أبرزها صناعة تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الإلكترونية ونظم التسلح البحرية وقد قسمت تركيا مصانعها الحربية إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

-مجموعة مصانع القوات المسلحة والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.

-مجموعة مصانع القطاع الخاص والتي تشارك بدون فاعل في تطوير الصناعات الحربية.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية لتركيا

إن إستقرار المحددات الخارجية لأية دولة يعكس إستقرارها الداخلي فهي تمثل البيئة الدولية والبيئة الإقليمية والتي تحدد علاقة الدولة بجوارها أو بدول الأخرى، فإستقرار تركيا الداخلي ساعدها كثيرا في إكتساب علاقات خارجية.

1. **الملف الإراني**: إن العلاقة بين تركيا وإيران يؤثر عليهما العامل التاريخي والجغرافي اللذان يعتبران جزء ومكونا رئيسيا من مكونات المنطقة ككل ولو تم الحديث عن العلاقة بين تركيا وإيران ببعدها التاريخي فإن هذا العامل لا يغفل التاريخ العثماني الصفوي قبل ثلاثة قرون على قاعدة الصراع بينهما أثناء الدولة العثمانية[1].

ولم ينتهي هذا الصراع إلا بعد توقيع إتفاقية لوزان عام 1923م والتي كانت العلامة الفارقة في تاريخ الدولة العثمانية حيث تم إلغاء الخلافة على يد "أتاتورك" عام 1924م الأمر الذي شكل إرتياحا حقيقيا بالنسبة لإيران إلى أن جاءت فترة الحرب العالمية الثانية لتكون تركيا وإيران بوابة مهمة في منع الوصول لسوفييت إلى البحار الدافئة يليها فترة سقوط الشاه 1979م لتدخل العلاقة حالة من الفتور كون أن النظام العلماني هو السائد في تركيا في تلك الفترة, وخلال مرحلة سقوط الإتحاد السوفياتي, حيث شهدت كل من البلدين تحولا في سياستهما الخارجية بالإنفتاح والتعاون الإقتصادي.[2]

[1] خالد كمال هنية، مرجع سابق الذكر، ص72.

[2] على باكير وآخرون مرجع سابق الذكر، ص228.

كمانرى أن تركيا في فترة حزب العدالة والتنمية عملت على تحقيق التوازن في العلاقات الخارجية وهذا من خلال تصفير المشكلات مع جوارها الجغرافي وإستعادة الدور الإقليمي في إطار إقتصادي وذات بعد براغماتي يتبناه الحزب[1].

_ الأهداف والمصالح بين البلدين:

أ.**دائرة أسيا الوسطى:**إن العلاقة بين تركيا وإيران يمكنه صياغتها في حالة من التنافس وتعاون بين البلدين فتنافس التركي الإيراني يظهر في منطقة أسيا الوسطى التي لها أهمية كبيرة للبلدين, أما في البعد الجيوإستراتيجي حيث تشارك فيه كل من تركيا وإيران نظرا لوجود الدول الناطقة بالتركية الأمر الذي يجعلها ذات إهتمام بالنسبة لتركيا, وبالنسبة للبعد الجيوإقتصادي وجود الغاز الطبيعي بحر القزوين. كما يعد البعد الأيدولوجي ذو أهمية كبيرة حيث لا يمكن أن يغفل عنها صانع قرار في إيران كونها تتبنى المذهب الشيعي و الذي تعتبره تلك الأخيرة أدات من أدوات التوسع.[2]

ب.منطقة الشرق الأوسط: تنطلق مساحة التنافس في مساحة الشرق الأوسط من رؤيتين مختلفتين للبلدين افتركيا تنظر إلى علاقتها بالشرق الأوسط ذات أهمية تاريخية وجغرافية, أما بالنسبة لإيراني فإنها تنظر للمنطقة على أساس البعد الأيدولوجي والمذهبي والجغرافي الذي تظهر معالمه بدئا بحالة الفكر تصدير الثورة إلى حالة التطبيق , والمتمثلة بالتدخل في شؤون الدولة العربية الداخلية مثل دعمها لنظام الأسد.

لكن هناك مصالح مشتركة وأبعاد ذات أهمية لا تغفل عنها تركيا في علاقتها مع إيران سواء الموقع بإتفاقية البعد الإقتصادي والأمني, , والملف الكردي , فإنه يدفع تركيا أن تقيم علاقتها مع إيران على قاعدة التنافس المتوازن دون المصالح المطلقة , فالملف الكردي رابط ذات أهمية في العلاقات , الذي يدفع بإحتوائها فهما يشتركان في حدود المناطق مع القومية الكرية التى تمثل أغلبيتها في تركيا و إيران والعراق.

وهنا يمكن القول إن حالة التنافس والمصالح المشتركة ذات أهمية كبيرة في علاقاتها والتي تتمثل كأتي:

1. تأمين الطاقة كبعد إقتصادي.
2. حجم التبادل التجاري.

[1] خالد كما هنية، مرجع سابق الذكر، ص73.

[2] على باكير وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص233-236.

3.القضية الكردية كبعد أمني سياسي.

4.التنافس في منطقة أسيا الوسطى.

وبناء على هذه المعطيات فإن حدود الدور التركي في إقليم الشرق الأوسط لايدفعها إلى أن تصل إلى حالة العداء مع إيران فحسباتها القومية أكبر من أن تدخل ذالك , لكن هناك عوامل ومهددات ومصالح قومية في إزطار علاقتها مع الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثاني: البيئة الدولية

1.علاقة تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية

أقامت تركيا منذ بداياتها العديد من العلاقات سواء مع الدول العربية أو الأوربية وذالك تبعا لمصالحها وما تفرضه الضروف والمستجدات , حيث نجد أن علاقة تركيا بالولايات المتحدة إتسمت بشيء من الثبات , جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أي منذ مبدأ ترومان وسياسة "الإحتواء" الأمريكية , حيث أن الولايات المتحدة إنطلقت في علاقاتها مع تركيا نمن تصور إستراتيجي وهو الإستفادة من الدور الجيو ستراتيجي لتركيا في مواجهة الإتحاد السوفياتي السابق وقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت وردار , مقابل ذالك حصلت تركيا على الدوام بمساعدات إقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية الى درجة قوتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحزب الأطلسي, ورغم أن العلاقة بينهما مرت أحيانا بفترات توتر لا سيما في أعقاب الأزمة القبرصية عام 1974م إلا أنها كانت ترتقي دوما إلى الأفضل خاصة بعد توقيع إتفاقية التعاون الدفاعي والإقتصادي بين البلدين في عشرة جانفي عام 1980م والتي أعطت دور متميزا على الصعيد العسكري والإستراتيجي في المنطقة حيث جاءت هذه الإتفاقية عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران والإجتياح السوفيتي لأفغنستان , كما أن تركيا إستفادت من هذه الإتفاقية بلحصول على ترسانة عسكرية ضخمة من الدول الغربية , بإضافة لزيادة المساعدات المخصصة لها وقد وصلت المساعدات السنوية لها من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1985م إلى 934 مليون دولار بعد أن كانت عام 1980 بحدود 400 مليون دولار.[2]

---

[1] كمال خالد هنية مرجع سابق الذكر، ص73-74.

[2] ياسين أحمد القنطاوي، **الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية1991-2008**، رسالة ماجستير، جامعة مؤته عماد الدراسات العليا، 2009، ص49-50.

_أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

إنخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط هو ما زاد طلب أمريكي عليها ورفع من أسهمها كحليف يجب إسترضاؤه والإعتماد عليه حيث رأت أن بإمكان تركيا أن تلعب دورا مهما في أكثر من جبهة وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الثمانية البماضية كي تخلق لنفسها خيرا معتبرا في الشرق الأوسط ووسعت من دوائر حركتها الخارجية وقد شجعتها واشنطن على ذالك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه ان يحقق لها مزايا عديدة نذكر منها مايلي:

-خلق التوازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط وذالك في ضل حالة فراغ التي خلقها سقوط نظام صدام حسين.

_محاولة الإستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد العراق

_الإستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال إستخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تخشى من تقسيم العراق سيؤدي حتما إلى تمدد النفوذ الإيراني أكثر في العراق,فضلا عن الحصول تداعيات أمنية تطال عموم المنطقة وتمس المصالح الأمريكية في الصميم.

_الإستفادة من العلاقات الجيدة التيتربط تركيا من سوريا وإسرائيل من أجل تحقيق إختراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير "قنة خلفية" لإدارة المفاوضات بين الطرفين.

_الإستفادة من إحتمالات القيام تركيا للعب دور الأوسط بين إيران والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة لاحقا.[1]

2.علاقة تركيا بأوروبا:

لقد عملت تركيا وسعت بكل جهودها من أجل إندماج في الغرب حتى يأتي لها ذالك قامت بعد إجراءات قسرية بهدف إبعاد رموز المعارضة , كذالك عملت الحكومات التركية المتعاقبة على بناء مؤسساتمنتوجات من الغرب في عدة مجالات منها إدارية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية ,حيث إتخذت الإلتزامات المطلوبة في هدا الإطار إزاءة الأحلاف العسكرية الغربية حيث دخلت تركيا عضوا في حلف

[1] العلاقات الأمريكية التركية، موسوعة المعرفة، على الموقع: https://www.marefa.org ، تاريخ الإطلاع: 25-04-2018.

الأطلسي أفريل عام 1952 م وفي جوان عام 1959م تقدمت تركيا بطلب العضوية إلى السوق الأروبية المشتركة كما نجحت في توقيع إتفاقية أنقرة للشراكة الإقتصاية مع أوروبا عام 1963م وقد كانت لأوروبا دور في تشجيع تركيا على إتخاذ

المزيد من الخطوات وإجرات التي تجعلها مؤهلة لتكون عضوا , كما أن أوروبا وغرب عموما أعطت أهمية أمنية كبيرة لتركيا أثناء الحرب الباردة نظرا لموقعها المجاور للحدود الإتحاد السوفيتي سابقا و وقد إتخذت تركيا مجموعة من الخطوات القانونية والإقتصادية والسياسية و منطلقها في ذالك بحث الهوية الأوروبية في تركيا لإعتبار أن تركيا لها إمتداد نسبة 3 من مساحتها في أوروبا ومزالت تركيا تشير في درب تحقيقها للعضوية الإتحاد الأوروبي بستكمال بعض شروط العضوية الناقصة إقتصاديا وديمقراطيا التي سيتم برأيهم تحقيقها مع مرور الوقت.[1]

وقد صرح رئيس الوزراء التركي "رجب الطيب أردوغان" خلال زيادة نادرة لبروكسل لدعم المحادثات إنضمام بلاده الإتحاد الأوروبي بأن:

الإنضمام الإتحاد الأوروبي يأتي ضمن أهم أولويات بلاده,لكن في مسعى العرض الصعاب التي تواجه المحادثات المتعثرة هدد أردوغان بغعادة النظر في دعم تركيا لمشروع خط (غاز نابوكو) الذي يعتبره الإتحاد عنصرا حيويا بالنسبة لتطلعاته بتنويع مصدر الطاقة , في مقابل ذالك يطلب الإتحاد الأوروبي بأنقرة إصلاح دستورها وتحسين حرية التعبير ومنح المزيد من الحقوق للأقليات وحد من السلطات الجيش حيث صرح أردوغان بأن تركيا تسعى لتنفيذ العديد من الإصلاحات التي طلبها الإتحاد الأوروبي من بينها القوانين التي تحكم النقابات العمالية واننا نطلب إمتيازات مانطلبه هو المساواة والمعاملة العدالة.[2]

3.علاقة تركيا بروسيا الإتحادية:

تمكن رؤية روسيا لأهمية الإستراتيجية لتركيا, فهي تتمثل القناعة الروسية التامة بهذه الأهمية و خاصة أنها جزء من الحزام الإقليمي الأخضر الأمريكي وهذا ما يزعج روسيا الإتحادية لكنها حريصة أشد حرص على علاقتها الإستراتيجية مع تركيا لأن موقع تركيا الإستراتيجي يشرف على البحر الأوسط يتحكم في

[1] ياسين أحمد القنطاوي، مرجع سابق الذكر ، ص45.

[2] على الزقيم ، **التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002–2016** ،مذكرة ماستر ،بسكرة: جامعة محمد خيضر ، 2017،ص157.

مضيقالبوسفور ودردنيل الذين يمثلان الطريق , البحري الوحيد الأسطول الروسي من البحر الأسود إلى المياه الواقعة في البحار وخلجان منطقة الشرق الأوسط , هو مدعاة للتنافس التركي الروسي ولاسيما في المنطقة آسيا الوسطى.

إن تعاون التركي مع روسيا في مجال الطاقة الذي بلغ ذروته في الفترة الماضية مابين عامي 2010, 2015م خلق حالة من البنتوازن في مجال الطاقة والمجال النووي إختل لمصالح إيران وإسرائيل , حيث تسعى تركيا أن تكون المركز الإقليمي القوي في مجال الطاقة لا سيما الغاز فهي تعتمد على علاقتهما في الإقليم بالمشاريع الإقتصادية في مجال الطاقة بين إيران وأوروبا كحلفة وصل خاصة هذا فإن تركيا تغطي نحو ثلثي إحتياجتها من الغاز الروسي.

ويظهر العامل الروسي في تأثير على حالة التقارب التركي يظهر في تشكل التالي:

حيث يندرك من خلال وهو له نزاع في منطقة الشرق الأوسط لا سيما سوريا فقد جاءت المرحلة الأخيرة بين تركيا وروسيا بعد إسقاط الطائرة لتلعب دورا مهم في التأثير العلاقة مع تركيا والتي أدخلت تركيا وروسيا في أزمة نتيجة لذالك الأمر الذي دفع بقطع العلاقات الدبلوماسية الإقتصادية من قبل روسيا.

المبحث الثالث: دوافع إنضمام تركيا للإتحاد

مهما بلغ درجة تطور وإزدهار الدول إلا أنها تبقى تطمع في المزيد، هذا ماجعل تركيا ورغم التطور الذي شهدته خاصة في فترة حزب العدالة والتنمية، هذا ما جعلها تسعى جاهدة للإنضمام في الإتحاد الأوروبي لتعظيم مكاسبها وتحقيق مصالحها، فهناك عدة دوافع دفعت بتركيا للإنضمام نذكر منها مايلي:

المطلب الأول: الدوافع الجغرافية والتاريخية:

إن أكثر النخب التركية،من سياسة تجارية وثقافية تنظر إلى العلاقات مع الإتحاد الأوروبي سباق يتجاوز إعتبارات الياسة الخارجية، لأنها تعتقد بأن المستقبل بلادها ومصالحها الإستراتيجية ستعتمد بصورة كبيرة على قوة هذه العلاقات ومتانتها، وبتالي تريد الحصول على الإعتراف بأن تركيا هي الدولة أوروبية لذالك فهي إعتمدت على الجغرافيا الطبيعية، وإن كان 3 فقط من مساحتها(779452كام2) تقع الجزء الأوروبي، إلا أنها إعتبرت باقي المساحة إمتدادا طبيعيا لأوروبا، ةما أن تركيا نفسها إعتبرت الجزء الأروبي منها هو الأهم[1]،

[1]ألكسندر ابي يونس، (العلاقة الحائرة بين تركيا والإتحاد الأوروبي)، **الرئيسية**، العدد 77، جويلية 2011 .

أما تركيا ككل فهي جسر بين الشرق و الغرب فيما يتعلق بالجغرافيا الثقافية ,فإن مصطفى كما أراد إصفاء المعايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا , وقد تعذر على الأتراك تصور أوروبا دون تركيا وأدرجو مشاكلهم مع الإتحاد الأوروبي ضمن المشاكل الداخلية لا الخارجية , هذا الشعور ولد قناعة لدى النخب التركية المختلفة بأن المستقبل تركيا , إنما يرتبط بأوروبا وبتالي فلا بديل عن إنضمام إلى الإتحاد الأوروبي[1].

المطلب الثاني: الدوافع السياسية والإقتصادية

1.الدوافع السياسية:

تنقسم الدوافع السياسية التي تقف وراء رغبة تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأروبي إلى قسمين:داخلية وخارجية فداخلية تتمثل توافق معظم التيارات السياسية التركية، من علمانيين وإسلامين وليبرالين ويمين ويسار والنخب التجارية والثقافية الأقليات، على تأييد إنضمام بلادهم إلى الإتحاد الأوروبي،وذالك بسبب نقمتهم على السياسة الداخلية التي يتبعها العسكر , السلطة الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية التركية سوف تتطلب وقتا طويلا وقتا طويلا ليتم تغيرها بنظر هؤلاء لذا , فإن إنضام تركيا إلى الإتحاد سوف يساعد إجراء الإصلاحيات السياسيةوالإقتصادية الازمة , ونشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتقليص سلطة العسكر وسيطرته على المقاليد السياسية في تركيا , كما سيتيح الأقليات وحركات والأحزاب السياسية التعبير عن الرأي وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل أفضل , اما الدوافع السياسية الخارجية فيتمثل أبرزها في التنافس مع اليونان , خاصة و أن هذه الأخيرة توضف وضعها عضو في الإتحاد الأوروبي لإبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا , كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تركيا على الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وذالك من أجل ضمانتها في الحلف الغربي في مواجهة أعدائها , غير أن تركيا بلمقابل لا تريد الإتكال على الولايات المتحدة في كل شيء , لكي لاتصبح هذه الأخيرة مسيطرة عليها لذا فضلت الإنضمام إلى الأروبيين لكي يدافعو عنها في حال الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2.الدوافع الإقتصادية:

يمثل الإتحاد الأوروبي سوق التصدير الرئيسية لمحمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية , كما أن التزود المستمر بالسلع الرأس مالية من الإتحاد , والتي تعتبر سلعا ضرورية للتنمية والتحديث الإقتصادي في تركيا , بشكل مطالبا أساسيا لسياسة التركيا التجارية, وتشكل أوروبا منفذا مهما للعمال الأتراك , وإن إرتفعت

[1]ألكسندر ابي يونس، مرجع سابق الذكر.

أحيانا معدلات البطالة فيها , غير أن الأمر , يبقى من حيث المبدأ , أداة من الأدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها التي تعاني أعباء البطالة , يمكن لهجرة قوة العمل التركية التي تضمن أيضا قدرا معينا من تدفق العملة الأجنبية عبر تحولات العمال كما أن تركيا تهدف من إنضمامها إلى الجماعة الأروبية أن تتدفق إليها الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية , فمن شأن ذالك أن يتعوض تدني الإدخار و وأن يساعد على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها تركيا لمتابعة التحديث المستمرة الإقتصادية. [1]

المطلب الثالث: الدوافع الأمنية

شكل الهاجس الأمني السبب الرئيسي الذي دفع تركيا بعد الحرب، العالمية الثانية (1939م_1945م) إلى الإندماج في نظام الغربي (الأروبي , الأمريكي) عبر قبول العرض الذي وفره لها مبدأ ترومان عام 1947م والخاص بالتزامات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وبعد تطور العداء بين الولايات الأمريكية المتحدة والإتحاد السوفياتي , إندمجت تركيا بالنظام الأمني والإقتصادي عبر دخولها مجموعة من أحلافها , منها:

صندوق النقد الدولي , إتفاقية اللغات (وحلف شمال الأطلسي فلما إعتبرت إعتبرت أساسية لتطور البلاد سياسيا إقتصاديا , وخلال الإستياء التركي من الولايات المتحدة خاصة في قضية قبرص سنة 1974م وبعدها (1975م, 1979م) شعرت الأولى مدى حاجتها إلى التقرب من أوروبا الغربية على الرغم من الخلاف معها لأن الولايات المتحدة حظرت توريد الأسلحة إليها.

أدركت تركيا من خلال مشركتها في حلف الشمال الأطلسي , أنها عنصر مهم لأوروبا بأكثر مما هي بالنسة للولايات المتحدة و فباتت تطمع في الحصول على مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري تعوض المساعدات الأمريكية المقلصة لها, لكن وبعد إنتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات , أهملها الجانب الأوروبي لإنشغاله بتطوير نوع جديد من الأمنية والدفاعية في إطار الوحدةالأوروبية , لكن تركيا حصلت على إبقاء أمنها القومي شديد الإرتباط والإعتماد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ومايدفعها إلى تمتين روابطها مع الأوروبين.[2]

[1] ألكسندر أبي يونس، مرجع سابق الذكر

[2] ألكسندر أبي يونس، نفس المرجع.

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن الموقع الجيوإستراتيجي لتركيا لعب دورابارزا، حيث تحددت من خلاله الأهمية الإستراتيجية لتركيا في أغلب جوانبها بهذا الموقع المتميز الذي تشغله وماينطوي عليه من مضامين إقتصادية، إجتماعية، وعسكرية وغيرها، كما تبين لنا أن المحددات الخارجية لها دورا أكثر أهمية، حيث نجد أن البيئة الإقليمية والدولية ساعدت تركيا كثيرا رسم معالم سياسية خارجية جديدة وبرز هذا من خلال عمل تركيا على تحسين علاقتها مع دول الجوار وكيف هي تتنافس على منطقة الشرق الأوسط، وأيضا إقامة وتوطيد علاقتها مع الدول الأوروبية، حيث نجد أن دخولها في حلف الشمال الأطلسي وتحسين توثيق علاقتها بالولايات المنحدة الأمريكية سيمهد لها الطريق في الإنضمام إلى الإتحاد الاوروبي، كما توصلنا إلى أن سعي تركيا وراء إنضمامها للإتحاد الأوروبي لم يأتي بمحض الصدفة، بل له دوافع إقتصادية وسياسية وعسكرية تصب في مصلحة تركيا.

الفصل الثالث

مسار إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي

تمهيد

أدرجنا في هذا الفصل مسار إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي حيث نجد أن تركيا تسعي وراء ربط علاقتها مع أوروبا والغرب عموما منذو قيام الجمهورية التركية سنة1923 ، ومع بدايات الخمسينيات من القرن الماضي إنخرطت في حلف الشمال الأطلسي لتصبح عضوا فيه ، عملت تركيا جاهدت لتلبية شروط الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي ، حيث اقرت مجموعة من القوانين والإصلاحات التي جاء بها حزب العدالة والتنمية ، الذي كان له هو الأخر دورا في تذليل العقبات ، كما بينا أيضا إيجابيات الإنضمام إلى العضوية ، ومضعفات رفضها على تركيا ، كما ذكرنا الأسباب التي كانت وراء رفض الإتحاد الأوروبي لعضوية تركيا.

المبحث الأول : المراحل التاريخية النضام تركيا إلى الإتحاد الأروبي

إن سعى تركيا وراء دخول عضوية الإتحاد الأوروبي بدأ منذو قيام الجمهورية التركية 1923 على يد **"مصطفى كمال أتاتورك"** حيث مرت بذالك بعدة مراحل في طلبها للعضوية ، وكانت تحاول تطبيق الشروط الموضوعة فس "كوبنهاجن" إضافة إلى دور حزب العدالة والتنمية في تذليل العقبات أمامها.

المطلب الأول : طلب العضوية

إن أول طلب تقدت به تركيا للجماعة الأروبية كان في جوان عام 1959م لكنها لاقت صعوبات كثير خصوصا بعد أول إنقلاب عسكري في ماي 1960م , والذي تم فيه إنتهاك حقوق الإنسان بفعل العنف الذي مورس في تللك الفترة.[1]

لم يتلقي طلب تركيا للعضوية أية معارضة من قبل الجانب الأوروبي بشكل قاطع , حيث أنه تم عقد إتفاق إنتساب بين الطرفين في 12_09_1963م وقد عرف هذا الإتفاق بإتفاق أنقرة للشراكة الإقتصادية (السوق الأوروبية المشتركة CEE) والذي تسعى تركيا من خلاله تحقيق ظروف مناسبة للإنضمام الكامل إلى السوق الأوروبي وكان هذا الإتفاق بمثابة شراكة بين تركيا ومجلس الجماعة الإقتصادية الأوروبية للدولة ستة أعضاء في حينها ووقد دخل خير التنفيذ عام 1964م وقد ألحق بروتوكول إضافي عام 1973.[2]

إتسمت علاقة تركيا بأوروبا بنوع من التوتر , بسبب إنقلابات العسكرية التي حدثت بين عامين 1971م,1980م وكذالك بسبب التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974م وقد كان هذ سبب أساسيا في توتر العلاقات التركية اليونانية , مما عزز علاقة اليونان بلمجموعة الأوروبية لتصبح عضوا فيهاعام 1981م.

وبناء على المادة 237 من معاهدة روما لسنة 1957م وهي المعاهدة التي سمحت لأي دولة في أوروبا أن تقدم في طلب العضوية الكاملة للجماعة الأوروبية , فقد شهدت تلك الفترة إنضمام كل من إسبانيا

---

[1] محمد عسال، سعاد لهراوة، **إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي الفرص والقيود**،مذكرة ليسانس، ورقلة :جامعة قاصدي مرباح، 2013، ص41.

[2] حيدر جاسم محمد محمود، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي ومستقبلها**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص72.

وبرتغال عام 1986م الأمر الذي دفع تركيا لتقديم طلب رسمي لنيل العضوية الكاملة للجماعة الأوروبية في 14_02_1787م.

وبعد دراسة هذا المطلب أصدرت المفوضية الأوروبية في 18من سبتمبر 1989م توصيتها للمجلس "بأنه من غير المفيد فتح مفاوضات الإنضمام أمام تركيا بشكل فوري لأنها تعاني مشاكل إقتصادية وسياسية."

وقد أوصت المفوضية "بتعزيز علاقة التعاون مع تركيا إنفتاحها على أوروبا بشرط أن تستكمل إصلاحاتها السياسية والإقتصادية في أقرب وقت ".

وفي عام 1990م تم إستكمال إقامت الإتحاد الجمركي المتعلق بإتفاق الإنتساب في البروتوكول المالي الرابع في عام 1981م ولكن سرعان ما أصبحت تجربة الأوروبية أكثر نضجا وأصبحت شروط العضوية أكثر تشددا.

وبما أن أوروبا في تلك الفترة كانت تركز على رفع المستوى كامل بين الأعضاء , قامت بتأجيل ملفات العضوية , هذا من ناحية , ومن ناحية أخرى لم يكن هناك لعضوية تركيا , وذالك سبب عملية توسيع الإتحاد بتجاه دول الشرق ووسط أوروبا , وفي نفس الوقت لم يغلق الباب بوجه تركيا , وبقيت مسألة عضويتها قائمة من أجل ضمان إستمرار السياسة الخارجية التركية وفقا للمصالح الغربية لذا تم تقديم توصيات لتركيا للقيام بلغصلاحيات في شتى المجالات من أجل فتح باب المفاوضات النهائية أمامها ، في حين ركز الإتحادالأوروبي على الطلبات التي تقدمت بها دول أوروبا الوسطى والشرقية باعتبارها أكثر من تركيا.[1]

في أواخر التسعينات من القرن الماضي أدرجت قمة الإتحاد الأوروبي في " قمة لوكسمبورغ" عام 1997م عشرة دول من وسط وشرق أوروبا من بينهما قبرص الجنوبية على قائمة الدول المرشحة للعضوية , وتمت الإشارة وثيقة القمة إلى تأهيل تركيا للعضوية بجذبها إلى الإتحاد الأوروبي (ملحق2).

أدى وصول الأحزاب الإشتراكية للسلطة في معظم الدول الأوروبية تغير موقفها بشكل إيجابي بخصوص مسألة إنضمام تركيا إلى الإتحاد ,وكذالك تحسين العلاقات بين اليونان وتركيا وخاصة بعد تغيير الحكومة وفي أثينا.

[1] حيدر جاسم محمد محمود، نفس المرجع، ص72-73.

وقد إنعكست هذه الأحداث على قرار قمة هلسنكي المنعقدة في 10-12 ديسمبر1999م بمنح تركيا وضعية العضو المترشح لإنضمام الإتحاد الأوروبي.

وبعدها طالب الإتحاد أنقرة بتبني وثيقة خاصة بالإصلاحات بعد أن أصدرت اللجنة الوروبية تقاريرها السنوية, تنتقد فيها وضعية حقوق الإنسان في تركيا وقد إشترط الإتحاد الأوروبي على تركيا ما يلي :

1.إتخاذ أجراءات قانونية وعملية لمحاربة التعذيب في السجون.

2.إلغاء عقوبة الإعدام.

3.السماح بإستخدام اللغات غير تركية في الإذاعة, والتلفزيون والمدارس.

4.تدريب موضفي السجون والمدعين العامين والقضاء على تطبيق المبادىء حقوق الإنسان.[1]

وفقد تلى مصادقة المجلس الأوروبي في قمة نيس عام 2000م , على وثيقة الشراكة الإنضمام , وتم تحديد ما يتوجب على تركيا القيام به من أجل الإنضمام الفعلي.

ومن ثم أقر المجلس الأوروبي في 8مارس عام 2001م ن, وبشكل رسمي وثيقة الإنضمام التركية وومن الجانب التركي قامت الحكومة في 19 مارس من العام ذاته , بإقرار برنامج وطني بتطبيق المعايير الاوروبية طبقا لما ورد في الوثيقة الإنضمام , وإجراء التعديلات كثيرة من القوانين التركية , وأهمها القانون الذي صدر عام 2001م , النذي يقضي بإلغاء عقوبة الإعدام.

وبعد عدة سنوات , منح الأوروبيون وضعية الترشيح لمفاوضات العضوية التركية في 16_09_2005م على أن تكون المحادثات غير محدودة الأجل , مع الرغم أن ذالك لم يؤكد أن المفاوضات ستنتهي بقبول تركيا كليا وبشكل نهائي في الإتحاد الأوروبي , إلا أن مجرد إعلان عن بدأ المفاوضات إعتبر إنتصار سياسي وإستراتيجي لدى الأتراك.

ومع ذالك أصدرت المفوضية الأوروبية عام 2006م أمرا بوقف المفاوضات مع تركيا بشكل جزئي , وذالك بسبب رفض تركيا بعدم فتح موانئها ومطاراتها للسفن وطائرات القبرصية,وعدم إعترافها بعضوية قبرص

[1] حسين طلال مقلد، مرجع سابق الذكر، ص338.

في الإتحاد الأوروبي , وثمت أمور أخرى أثرت في عرقلت سير المفاوضات كالقضية الأرمنية والقضية الكردية , إلا أنه في ديسمبر عام 2005م , أغلق فصل واحد من أصل 35 فصل.

وفي عام 2007م تم فتح فصلين ,جديدين يتعلقان بصحة وحماية المستهلكين , وتوفير شروط الأزمة الإنضمام إلى شبكة الإتصالات والمواصلات الأوروبية , في حين تم نقد الجيش التركي وتدخله في السياسة ورفض فتح الموانىء أمام السفن القبرصية.[1]

وفي قمة لوكسمبورغ 6_6_2008م تم فتح فصلان الحزان , الأول يتعلق بقانون الشركات والثاني يتعلق بقانون الملكية الفكرية.[2]

وفي عام 2009م جاء قرار البرلمان الأوروبي وليعبر عن قلقه بشأن عدم وفاء تركيا بلتزامها أمام شروط الإتحاد الأوروبي , خاصة مع رفض تركيا بتعديل دستورها.[3]

وفي العام ذاته , تم فتح فصل جديد يتعلق "بالسياسة الضريبية " وفي هذا المجال حققت المفوضات 16 نقطة ضريبية وولا يزال الخلافقائما على 9 نقاط, تحتاج إلى تعديل القوانين الضريبية التركية, لكي تتلائم مع القوانين الأوروبية.

وفي عام 2010م تم فتح الفصل آخر يتعلق "بالأمن الغذائي , والبيطري , والصحة النباتية" , جاءت هذه المبادرة الأوروبية بفتح العديد من الفصول التي سبق ذكرها, بسبب توسع الخلاف بين تركيا وإسرائيل , خشية أن تتجه تركيا أكثر نحو الشرق الأوسط.

وفي عام 2013م تم الموافقة على فتح الفصل الثاني والعشرين المتعلق (بسياسة الإقليمية), بعد إنقطاع دام ثلاث سنوات , حيث أصبح عدد الملفات المفتوحة 14من أصل 35ملفا.[4](ملحق03)

_موقف حزب العدالة وتنمية :

يظهر تركيز وإهتمام حزب العدالة والتنمية أكثر للحصول على العضوية الكاملة في الإتحاد, من خلال أشواط كبيرة التي قطعها في مسعى البلد لنيل العضوية , التي لم تحققهامن قبل الأحزاب العلمانية هناك شبه

[1] حيدر جاسم محمد محمود، مرجع سابق الذكر، ص74-75.
[2] حسين مقلد، مرجع سابق الذكر ،ص339.
[3] على باكير وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص188.
[4] حيدر جاسم محمد محمود، مرجع سابق الذكر، ص76.

إجماع في تركيا بخصوص الرغبة في الإنضمام الإتحاد الأوروبي باستثناء بعض الأطراف كالأحزاب القومية والجيش, فالأحزاب القومية ترفض الإنضمام بحجة أن ذالك سيقضي على الهوية التركية, وأما الجيش فهو لا يؤيد الإنضمام بسبب الشروط الأوروبية , خاصة تلك التي تمنع تدخل الجيشفي العملية السياسية.

عند وصول حزب العدالة وتنمية إلى سدة الحكم عام 2002م ,كانت مسألة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي تحتل الأولوية في برنامجه , وإذا سعجاهدا إلى تطبيق الشروط الأوروبية.

, وإصلاحات المطلوبة ومما قام به الحزب لتشكيل وزارة جديدةمختصة بشؤون الإتحاد لإشراف على طلب أنقرة للإنضمام إلى الأوروبي.

وأخيرا يبدو أن موافقة الإتحاد الأوروبي غلى بدىء المفاوضات إنضمام تركيا إليه , بلموافقة على فتح الفصل 22عام 2013م , يعد قرارا سياسيا , لا تترتب عليه أية حقوق أو ضمانات , ومن ثم , تظل تركيا منتظرة على أعتاب الإتحاد الأوروبي إلى أجل غي مسمى.[1]

المطلب الثاني : شروط الإنضمام ومدى تلبية تركيا لهذه الشروط

1. شروط الإنضمام :

تجري المفاوضات الإنضمام بين الدولة مرشحة والمفوضية التي تمثل الإتحاد , ويجري مسار الإنضمام وفقا للمادة 49 من معاهدة ماستريخت التي جاء فيها :

يبدأالمرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأوروبية إذ تعلن الأخيرة ماإذا كانت الدولة المرشحة لعضوية الإتحاد تستجيب لمعايير كوبنهاغن السياسية الإقتصادية أم أن هذه المعايير كانت بعيدة المنال بالنسبة إليها , وفي حال إستجابت الدولة المذكورة لهذه المعايير تقر المفوضية بأهلية هذه الدولة للإنضمام , تعرض هذه القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء , ويتمتع بصلاحيات القرارات تقريرية , يصدر قرار عضوية الدولة الجديدة بلإجماع , بحيث يؤدي إعتراض ممثل الدولة الواحدة على الأقل إلى تعطيل القرار, وفي مرحلة ثالثة يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي الذي يصوت عليه بأغلبية عدد نوابه وليس بأغلبية الأصوات , لا يكون القرار قبول عضوية الدولة المرشحة نافذا إلا إذا صادقت عليه كل الدول الأعضاء وفقا للآليات القانوية للتصديق على المعاهدات الدولية , لهذه الصيغة الإجرائية , وضعت قمة عام 1993 ما يسمى بمعايير

[1] حيدر جاسم محمد محمود، نفس الرجع، ص76-79.

كوبنهاغن السياسية , وهي مجموعة معايير سياسية , وأصبحت فيما بعد محددات ثابة للعضوية , ومن أبرز تلك المعايير :

أ.وجود مؤسسات ديموقراطية , وإحترام حقوق الإنسان.

ب.تبني معايير إقتصاد السوق , والقدرة على التحمل متطلبات المنافسة وتقلبات الأسواق الأوروبية.

ت. القدرة على وفاء بالتزامات العضوية , بما في ذالك المساعدة في تحقيق أهداف الإتحاد , وأن تتوافر لديها إدارة عامة قادرة على تطبيق قوانين الإتحاد وإدارتها في الممارسة.[1]

ث.إحترام المكاسب الشعبية والجماعة الأوروبية التي تفصل القواعد الموضوعة أوروبا فيها.

وفضلا عن معايير كوبنهاغن هناك شروط القانونية , فحسب معاهدة ماستريخت :

كانت الوحدة الأوروبية على الدوام عملية السياسية وإقتصادية مفتوحة أمام الدول الأوروبية المستعدة للتوقيع على المعاهدات التأسيسية وتقبل بتطبيق القانون الأوروبي بأكمله , المادة 237من معاهدة روما "يمكن أية دولة أن تتقدم بطلب الإنضمام إلى المجموعة "وتصنيف المادة

(f) من معاهدة ماستريخت أن الدول الأعضاء أن تكون ذات أنضمة حكم مؤسسة على مبادىء الديمقراطية.

واليوم تطلب أوروبا من تركيا قبول الشروط العضوية التي وضعت في كوبنهاغن , كما يجب عليها أن تقبل عشرين ألف قانون أوروبي وتطبيقها في مجتمعها.[2]

وسيكون قرار قبول تركيا قراربغجماع الكامل , وفضلا عن هذه الفصول هناك موضوعات سياسية لتركيا هي :

أ.الإعتراف بقبرص اليونانية قبل إيجاد حل المشكلة الجزيرة.

ب.الإعتراف بالبطريكية الأرثونكسية في إسطنبول على أنها مسكونية عالمية وليست خاصة بأرثونكس تركيا.

---

[1] حسين طلال مقلد ، مرجع سابق الذكر،ص341.

[2] حسين مقلد، نفس المرجع ،ص 341-342.

ت. الإعتراف بحصول إبادة أرمنية عام 1915م.

ذكرت وثيقة مفاوضات العضوية أن مرتبطة بقدرة الإتحاد على هضم تركيا من ناحية عدد سكان , وما يترتب على ذالك من تفرعات فتركيا أشبه بسمكة كبيرة غير قابلة للبيع بلقمة واحدة وخلال مدة المفاوضات قد تستغرق سنوات , تحصل الدولة المرشحة على مساعدات من الإتحاد بغية تسهيل مواكبتها الإتحاد إقتصاديا , ففي عملية التوسع التي شملت عشرة بلدان عام 2004م خصصت حزمة من المساعدات بقيمة 41 مليار بورو تهدف بشكل أساسي إلى تمويل المشاريع الهيكلية التي تمكن الأعضاء الجدد من الوفاء بالتزامات العضوية.[1]

1. مدى تلبية تركيا لشروط الإنضمام للإتحاد الأوروبي :

عملت تركيا جاهدتة لتلبية شروط الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي , حيث أقرت حزمة من القوانين والتعديلات مست الكثير من التشريعات شملت الدستور والمؤسسة العسكرية والحياة العامة , إضافة إلى الإصلاحات الإقتصادية , تمثلت في :

أ. **التعديلات الدستورية:** شهد الدستور التركي عدة تعديلات كان أهمها سنتي 1982 و2010

حيث شهد دستور 1982, أربعة عشر تعديلا تركزت في غالبها على تعزيز وتعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية وتطوير الديمقراطية في الدولة من أهمها :

- إنتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة.
- إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة.
- صياغة عدد من القوانين الجديدة, يتم بمقتضاها إجراء تعديلات دستورية أو قانونية أطلق عليها "حزم الإتحاد الأوروبي " , بلغ مجموعها سبع حزم قانونية.
- إعادة تنظيم مجلس الأمن القومي التركي دستوريا وفقا لمعايير الإتحاد الأوروبي وتحويله إلى مؤسسة إستشارية في خدمة الحكومة , وقد أدى ذلك إلى الحد من دور الجيش في الحياة السياسية التركية , وذلك من خلال تقليص وضعها الدستوري والقانوني, بما يلغي هيمنتها على مجلس الأمن القومي.

[1] حسين مقلد، مرجع سابق الذكر ، ص342.

- تطوير النظام الديمقراطي, سواء في البرلمان أو الإدارة العامة (الحكومة), أو في الجهاز القضائي.
- ضمان حرية الصحافة, وتخفيف القيود على حرية الفكر والرأى والتعبير وضع الإتفاقية المبرمة في مجال الحريات وحقوق الإنسان موضع التنفيذ.[1]

كما شهد دستور 2010تعديلات مهمة هو الأخر, شملت أكثر من 26 مادة أهمها :

- منح موظفي المؤسسات الحكومية الحق في العصيان المدني.
- رفع الحصانة عن الشخصيات التي شاركت في إنقلاب 1980.
- منح البرلمان سلطات أوسع في تعيين القضاة.

حزمة الإصلاحات الدستورية هذه كان لها الصدى الإجابي لدى الرأي العام العالمي والأروبي, حيث أشادت المنظمات الدولية والأوروبية بالنتائج الإجابية للإستفتاء التركي حول إجراء إصلاحات قانونية ودستورية , الذي يمثل إنتصار للديمقراطية في تركيا وتحولا جديدا في تاريخها , من شأنه دعم فرص تركيا للإنضمام في عضوية الإتحاد الأوروبي.[2]

ب. التعديلات المؤسساتية (التشريعات الدستورية والقانونية) :

إتخذت الحكومة التركية المتعاقبة إجراءات جادة من أجل تلبية معايير "كوبنهاجن " التي تحدد شروط الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي , تمثلت تلك الإصلاحات في إعادة هيكلة المؤسسات التركية وتشريعاتها الدستورية والقانونية , كان أهمها :

- تطوير الهياكل الإجتماعية في مجالاتالتعليم , وسوق العمل والحياة الإجتماعية.
- تنفيذ الحكومة الإلكترونية في مجالات الرعاية الصحية , ونظام التعليم , والخدمات القانونية والعامة ,والتجارة الإلكترونية وغيرها.
- عدم إضطهاد الأكراد , والسماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس.

وقد أجرت الحكومة التركية جملة من التعديلات في المواد الخاصة بإحترام حقوق الإنسان من خلال :

[1] محمد عسال ، سعاد لهرواة، مرجع سابق الذكر،ص52.

[2] محمد عسال ، سعاد لهرواة، مرجع سابق الذكر، ص52-53.

- السماحللعمال والموظفين بالعمل السياسي.
- خفض سن الإنتخاب إلى 18 سنة والسماح للمعتقلين بالمشاركة في الإنتخابات.
- زيادة عدد أعضاء البرلمان من 450 عضوا إلى 550 عضوا.

هذه الخطوات الجريئة والهامة لم تكن كافية في نظر الإتحاد الأوروبي لقبول عضوية تركيا , وجاء قرار بروكسل السلبي في ديسمبر 1997م بشأن هذه العضوية , صدمة كبيرة فب أوساط الحكومة التركية.

ج. التعديلات الإقتصادية :

- وبالنسبة للإقتصاد فقد قامت الحكومة التركية بعد إصلاحات وإعادة هيكلة , شملت كل القطاعات كان لها الأثر الإيجابي , إنخفض معدل التضخم إلى أدنى مستوياته منذو 25 سنة , وصل معدل النمو إلى 5.9% سنة 2003 , وإرتفع الدخل لأكثر الفيئات تهميشا وتضررا في المجتمع , كما إنخفض الإنفاق العام بنسبة 2.4% وتم إصدار الليرة التركية الجديدة التي أصبحت تساوي 0.5 يورو و0.7 دولار , وإنخفضت نسبة إرتفاع الأسعار الإستهلاكية من 68% سنة 2001 , إلى 9.8% سنة 2005.

وعلى إثر هذه الإصلاحات التي شملت كل القطاعات (الدستورية والإقتصادية) صرح "أردوغان " بقوله " إذا ما أغلق الأوروبيين الباب في وجه الأتراك , سوف نعلن عن تحويل معايير كوبنهاجن السياسية إلى معايير أنقرة , ومعايير ماستريخيث الإقتصادية إلى معايير إسطنبول , وسنتابع طريقنا ". [1]

المطلب الثالث : دور حزب العدالة وتنمية في تذليل العقابات أمام الإتحاد الأوروبي :

إن وتيرة الإصلاح في تركيا على الطريق الأوروبي ،قد بلغت ذروتها مع وصول حزب العدالة وتنمية إلى السلطة في إنتخبات 2 /2002/10 ويعود ذالك إلى :

أ. رغبته في يتخلص من النضام العسكري العلماني المتشدد الذي حكم تركيا ثمانية عقود.

ب. العضوية التركية في الإتحاد تعني نظام حريات، حقوق إنسان، وديمقراطية.

ت. لحزب العدالة وتنمية تصور مختلف عن العلمانيين لدور تركيا في العالم , وهم يسعون وراء أن تكون تركيا قوة إقليمية ودولية في أوروباو العالم الإسلامي , وهذا غير ممكن تحقيقه إلابالعضوية الأوروبية.

[1] محمد عسال سعاد لهراوة، مرجع سابق الذكر ص53-54.

ث. إن 11سبتمبر فرض خريطة تفكير جديدة ، دفعت بقيادة "حزب العدالة وتنمية " لإجاد مكان لتركيا المسلمة خارج دوائر التوتر والإضطراب، والمشكلات المذهبية المزمنة، والتخلف الإقتصادي.

ج. عضوية تركيا في الإتحاد سترفع الرفاهية للمجتمع التركي وستطلق ديناميات إقتصادية هائلة , وتخفي الهوة الإنمائية بين المناطق.

ح. عضوية تركيا في الإتحاد ستحسين صورة تركيا في المجتمع الدولي والعالم الإسلامي وستجعل دور تركيا محوريا وأساسيا في المنطقة والعالم.

أدت السياسات التي إتخذها حزب العدالة والتنمية إلى تحسين الأجواء التركية الأوروبية , فقد صادق الحزب في 30 جويلية 2003م على حزمة من الإصلاحات عرفت بالحزمة السابعة أهمها تعجيل إجراءات وتشديد العقوبات في حالات تعذيب , ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية وإلغاء جرائم الرأي , وتعديل القوانين الجمعيات الأهلية لتسهيل إجراءات الإشهار , ومنح الأقليات حق التعلم بلغاتها.

وإلغاء محاكم أمن الدولة سيئة السمعة , وحماية الأقليات ومنح الأكراد المزيد من الحريات ,وإحكام قبضة المدنين على الجيش , وتقليص دوره في الحياة السياسية , ووضع ميزانيته تحت الرقابة البرلمانية , وتعزيز الديموقراطية.

ونصت التعديلات على تغيير التركية مجلس الأمن القومي , والحد من الوجود العسكري فيه فتحول دوره إلى دور إستشاري , وليس مرجعية عليا مثلما كان الحال قبل التعديلات , وأصبح الأمين العالم له يعين من قبل رئيس الوزراء شرط أن يحضى بموافقة الرئيس الجمهورية , وبات من الممكن أن يكون رئيس المجلس من الشخصيات السياسية وليس من المنتمين للمؤسسة العسكرية وخصوصا رئيس الأركان.[1]

ونصت التعديلات على عقد إجتماعات المجلس مرة كل شهرين بعد ماكانت تعتقد مرة كل شهر , كما وضع الحزب ثلاثة , خطوط حمراء على التعصب القومي حسب تعبير رئيس الوزراء" رجب طيب أردوغان" وهي

أ. القومية المرتكزة على العرق.

ب. القومية الإقليمية : أي عدم التفرقة بين شرق البلاد وغربها وشمالها جنوبها والقيام بإستثمارات في مختلف المناطق للقضاء على فوارق الأقاليم.

[1] حسن طلال مقلد، مرجع سابق الذكر، ص342-344.

ت. القومية الدينية : وتعني عدم التسامح مع أي تفرقة على أساس الدين والمذهب.

وعلى الصعيد الإقتصادي تمكن الحزب من تحقيق قفازات هائلة إلى الأمام في مجال الصناعة وسياحة وتعليم والخدمات , وإعادة إرساء إستقرار نسبي للأسعار وتحقيق النمو سنوي بنسبة ستة في المئة منذ أربع سنوات , ما جعل الإقتصاد التركي يتطور بوتيرة أسرع من المعدل النمو العالمي الذي يبلغ خمسة في المئة , كما تم جذب إستثمارات أجنبية قيمتها 55بليون دولار , في الأعوام الأربعة الماضية.

وتعود هذه الإنجازات إلى برامج حزب العدالة والتنميةالإقتصادية وحسن الإدارة الذي يتمتع به قادته , فضلا عن القوى الكامنة للإقتصاد التركي ,وهو غير ريعي , وغير نفطي.

ومن المتوقع أن تسجل الثرو الفردية في تركيا زيادة بنسبة عشرين في المئة بين 2004م_2008م.[1]

بدوره رحب الإتحاد الأوروبي بوصول حزب العدالة والتنمية فقد صرح "خافيير سولانا , ممثل السياسية الخارجية للإتحاد الأوروبي بأنه من خطأ إتحاد قرارات , أو الإدلال بتصريحات على أساس الطبيعة الإسلامية لحزب ما , وإعتبر أن الحكومة التركية المقبلة ينبغي تقييمها على أساس ما ستفعله لكن الإتحاد الأوروبي يجب أن يمنحها الثقة من حيث المبدأ.

حيث تبقى مهمة الحزب منحصرة في متابعة نجاحاته وترسيخها في مسائل الآتية :

1. سيادة القانون والديمقراطية.
2. متابعة التقدم في حزمة الإصلاحات الطموحة التي يقودها.
3. نجاح في تحقيق حل القضية القبرصية من خلال المفاوضات.
4. متابعة تنفيذ البرنامج الإقتصادي الحالي الذي يضمن نموا عاليا للإقتصاد التركي.
5. متابعة المسيرة للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.
6. تحديد العلاقة بين المواطنين والعسكر.
7. تقدم في مجال دعم حقوق الأقليات والثقافات الأخرى.
8. إتخاذ معايير صارمة ضد الفساد في مؤسسات التركية.
9. التقدم في مجال حقوق الإنسان.[2]

[1] حسن طلال مقلد، مرجع سابق الذكر ،ص344.

[2] حسين طلال مقلد ، نفس المرجع، ص 345.

المبحث الثاني : مسار المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الاوربي :

كانت ترى تركيا أن إنضمامها للإتحاد الأوروبي سيعود عليها بالفائدة وتحقيق المصالح ، وعدم قبول هذا الطلب سيكلف الكثير ، لكن الإتحاد الأوروبي يرى اسباب تؤول إلى عدم إنضمام تركيا إليه.

المطلب الأول :إيجابيات الإنضمام :

من أهم إنعكاسات الإجابية للإنضمام تركيا إلى الإتحاد :

1.ضمن تركيا إلى أوروبا يقدم لها ميزات إستراتيجية , فهناك منافع جيو سياسية سيكسبها الإتحاد عندما تصبح تركيا عضوا فيه فأوروبا مطالبة بمد الجسور مع العالم الإسلامي إنطلاقا من تركيا البلد المسلم وفالعجز التواصلي مع البلدان الإسلامية ومظاهر سوء التفاهم وماتعززه من نفور متبادل ومن صدام , قدراته بالإنفتاح الفعلي وترجمته العملية بانضمام تركيا , وبذالك تكون أوروبا قد إمتلكت ذكاء اللحظة التاريخية وفطنت لمستلزمات التحضير الجدي لمواجهة التوترات ، وتعود الأهمية الجيو ستراتيجية إلى موقع الفريد الذي تتمتع به تركيا كجسر يربط بين قارتي آسيا وأوروبا فتركيا بموقعها الخاص في العالم الإسلامي هي معبر أوروبا السياسي والإستراتيجي والثقافي والإقتصادي نحو الشرق الأوسط والقوقاز , وهذا الجسر هو يقود أوروبا إلى ملامسة العملاق الصيني والعملاق الهندي بدلا من أن تعزل أوروبا نفسها وراء مضيقي البوسفور والدردنيل الذين يتحكمان بمدخلين إلى البحر الأسود والبحر المتوسط فضلا عن قربها من أكثر المناطق ثراء بالنفط والغاز في العالم.

2.من الناحية الجيو بوليتيكية :يعد إنضمام تركيا أمرا له معنى من الناحية الجيو بوليتيكية والإستراتيجية , فأوروبا الموسعة التي سيصل تعدادها بعد الإنضمام لتركيا إلى 550 مليون نسمة.

ستكون قادرة على إحتلال المكانة التي تليق بها وسط القوى الكبرى في العالم خلال القرن القادم , ليس فقط بالمقارنة مع الدول مثل الولايات المتحدة ولكن أيضا بلمقارنة مع الدول أخرى مثل الصين , والهند, والبرازيل , وسوريا, بعد أن تستعيد حيويتها. [1]

3.تأثير التركي في دعم الإتحاد كلاعب دولي في المنطقة والعالم :

إستندت السياسة الخارجية التركية في عهد الحزب العدالة والفضيلة إلى عاملين أساسيين في صياغة سياستها الخارجية وهي :

[1] حسين طلال مقلد ، مرجع سابق الذكر، ص 346.

أ.مبدأ "تعدد البعد" في العلاقات الخارجية.

ب."تصفير" المشاكل مع الدول الجوار , أي تحويلها إلى صفر وخاصة مع سوريا التي طالما شهدت العلاقات معها توترات كبيرة.

فستصبح تركيا لاعبا أساسيا في صنع السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي فبدخول تركيا إلى هذا الأخير ستمتد حدوده إلى الجنوبي القوقاز (أرمينيا_جورجيا) وإلى سوريا وإيران والعراق هذا ما سيؤدي إلى تعميق الإهتمام الأوروبي بهذه المناطق وتزايد التدخل في شؤون كانت سابقا تعد جزءا من العلاقات الثنائية بين تركيا وجيرانها ولم تكن كأولوية بالنسبة للإتحاد مثل مراقبة الحدود منح الفيزا إلى الإعتراف الدبلوماسي (أرمينيا) والنزاعات حول مصادر الطاقة (المياه) كما سيعزز دخول تركيا الدور الأوروبي في منطقة البحر الأسود ولا سيما بعد إنضمام بلغاريا ورومانيا إلى عضوية الإتحاد ومن ثم ستصبح هناك حدود بحرية للإتحاد وهي البحر الأسود.[1]

ومن جهة أخرى سيؤدي دخول تركيا إلى تطوير العلاقات المعقدة بين روسيا والإتحاد الأوروبي ولا سيما أن تركيا تسيطر على مضيق البوسفور من البحر الأسود إلى المتوسط فضلا عن موقعها كدولة ترانزيت والشبكة المهمة لمصادر الطاقة ولاسيما أنبوب باكو , سيهان إن إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي سيطور علاقاتها مع الجوار ويجب أن يوضف التوسع في المنحى الإيجابي , وأن يكون وسيلة لتحسين والتطور.[2]

المطلب الثاني :مضاعفات رفض طلب عضوية تركيا :

ستفقد أوروبا صديقتها في حال لم تنظم تركيا إليها بعد أن تنفذ جميع الشروط المطلوبة منها ، عندها ستتأكد الأسباب الحضارية والدينية ولكن الخوف أن تعود تركيا إلى وجهها القديم الذي حاولت علمانية أتاتورك أن تعدل من ملامحه في إتجاه ليس فقط أن يكون أوروبا بل أن يكون أيضا مسلما، بذالك تكون العلمنة مجرد أداة لنوع الهوية الإسلامية لتركيا , وليس رافعة بإتجاه أوروبا والحداثة.

حال عدم إنضمامها, ستجد تركيا نفسها من جديد خط تماس دينيا مع أوروبا مما سيؤكد واقعية صدام الحضرات, من الممكن أن يخلق حاجزا دينيا خطيرا أمام إستمرار التواصل بين المجتمعات الأوروبية المسيحية بين المجموعات الإسلامية فيها.

[1] حسين طلال مقلد ، مرجع سابق الذكر، ص 347.

أما الصعيد العالمي الإسلامي , فإن رفض عضوية تركيا سيحدث نتائج عكسية وسلبية على محولات إقامة الديمقراطيات والحريات بالمفهوم الغربي.

كما ستنفقد أوروبا في ظل إستمرار الصراع العربي الإسرائيلي , تعاطف المسلمين الذين يقدرون موقفها الحالي المتمايز عن أمريكا , وسيضعونها في الموقع ذاته مع واشنطن.

أيضا التخوف من أن تتجه في حال عدم إنضمامها , إلى تأسيسه عالم خاص به , مع القوقاز وآسيا الوسطى ، وإعادة إحياء فكرة الطوارنية من جديد بعدما سعى أتاتورك لطيها عبر التطلع تركيا الجمهورية إلى الحضارة الأوروبية تعي تركيا اليوم أهمية آسيا الوسطى فيما تأخذ في إعتبار وجود المصالح روسية والصينية في المنطقة.

من هذا المنظار , إعتمدت تركيا سياسة براغماتية منذ سنة 2005م وهي تبني عليها عبر منح الأولوية بطريقة منهجية ومنظمة للتنمية الإقتصادية وتفادي التلهي باعتبارات محض سياسية لكن هذا لا يعني على الإطلاق أن تركيا تنخرط مع جيرانها الشرقيين في آسيا الوسطى على حساب البقية، بل على العكس تماما , تهدف تركيا إلى أن تكون بلدا مركزيا عند تقاطع منطقة تحتل موقعها جغرافيا إستراتيجيا, وقوة أوراسية اساسية داخل الإتحاد الأوروبي.

ومن هنا تدرك أنقرة أن عمليتي الدمقرطة والأوربية اللتين ساعدتها على تحقيق إنجازات إقتصادية وسياسية لافتة في الأعوام العشرة الأخيرة , ساهمتا في توليد تأثيرات تجارية ودبلوماسية تمتد إلى علاقتها مع جيرانها في آسيا الوسطى.

جلبت تركيا الإستقرار الإقتصادي والسياسي إلى ذالك الجزء الأساسي من العالم الذي يشكل رابطا حيويا بين أوروبا الغربية وآسيا.[1]

إذا لم تدخل تركيا الإتحاد الأوروبي، على الأرجح فإنها على الأرجح ستأخذ خيارات إقليمية ودولية جديدة , وهذا ما بدأت به مع روسيا وإيران والصين , إذ سيكون، في حال إتفاقهم بمفاتيح أوراسيا جغرافيا وإقتصاديا , وسيحتلون الموقع المتحكم في الإقتصاد العالمي وطرق إمداد الطاقة إلى أوروبا , خصوصا وأن عبور الغاز إلى الإتحاد الأوروبي سيجري عبر تركيا "خط أنابيب نابوكو".

[1] ألكسندر أبي يونس، مرجع سابق الذكر.

كما أن الشراكة الإستراتيجية الصينية , التركية بدأت بالفعل عام2010م, عندما إستضافت تركيا الصينية كضيف شرف في تدريبات "نسر الأناضول " الجوية العسكرية بين 20سبتمبر و4أكتوبر2010م وهي المرة الأولى التي تقوم فيها الصين بتدريبات جوية مشتركة مع عضو في الناتو ، أي تركيا التي تستظيف تلك المناورات سنويا منذ عام 2001م في قاعدة "قونيا" الجوية وسط الأناضول ، إن تلك التدريبات هي محطة أساسية في جهود تركيا الهادفة إلى الحفاظ مكانتها العسكرية وتعزيز العلاقات مع القنوات الجوية التابعة للولايات المتحدة وحلفائها في حلف الشمال الأطلسي.

زار رئيس الوزراء الصين , "وين جيابو" نظيره التركي أردوغان في أكتوبر2010م من أجل تعزيز الروابط التجارية الثنائية. أثنى "جيابو" على إنطلاقه ماوصفه بأنه "شركة إستراتيجية " جديدة وأعلنت الصين أن هدفها هو زيادة التجارة الثنائية من 17 مليار دولار إلى 50مليار دولار بحلول سنة 2015م و100 مليار دولار بحلول سنة 2020م ورغبت تركيا بشدة في إسراء توازن عبر إستقطاب مزيد من الإستثمارات الصينية وترويج نفسها بوابة الأسواق في أوروبا ,فوقعت مع الصين , إتفاقات حول الإستثماري قطاعات البنى التحتية والمواصلات والإتصالات السلكية ولاسلكية وقال "أردوغان" أن تركيا تنوي أيضا إنشاء سكة حديدية تربط بين إسطنبول بالعاصمة الصينية بيجيغ , وفيما يحافظ الجانبان على تنافسيتهما في قطاع الأقمشة والإلكترونيات , أعرب عن إلتزامهما تشجيع الأعمال الصينية والتركية لتنفيذ المشاريع المشتركة في الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا.

إقترحت الصين وتركيا التطور المشترك للروابط حديثة في قطاع المواصلات من أجل تسهيل التواصل مع البلدان التي تقع بينهما.

أعلنت تركيا سنة 2011م عالى الصين التي سارعت بدورها إلى التعبير عن إمتنانها لتركيا عبر إعلان أمنتها لتركيا عبر إعلان سنته في 2012م من المقرر أن يزور رئيس البلدين بعضهما خلال سنة 2011م , كما أعلن وزير خارجية تركيا , "أحمد داوود أوغلو" , أن بلاده تنوي توسيع حضورها الدبلوماسي في مختلف أنحاء الصين عبر زيادة عدد القنصليات وأعلن عن دعم أنقرة لمحاربة القوى الإرهابية في تركستان الشرقية.

أي في شينجيانغ , وأيد مبدأ "الصين الواحدة " الذي يعتبر تايوان جزء من الصين.[1]

[1] ألكسندر أبي يونس ،مرجع سابق.

إن فهم خلفية الكامنة وراء النزاعات الأخيرة في العلاقات الصينية ,التركية يعطي فكرة واضحة عن إستراتيجية الجديدة بين البلدين حيث, تأتي مشاركة الصين في المناورات "نسر الأناضول " كصيغة على دولة عضو الناتو وسط تصاعد الإنتقادات في واشنطن للسياسات الإقتصادية الصينية ولاسيما للطريقة التي تدبرها الصين , والخلافات التي تدور بينها وبين جيرانها بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة في منطقة على خلفية النازعات على الأراضي في بحر الصين الجنوبي يشكل موقف أمريكي من برنامج النووي الإيراني عنصرا إختلاف كبيرا آخر يعكر العلاقات بين الولايات المتحدة والصين , وربما يدفع بيجينغ إلى التقرب أكثر من أنقرة التي تتوافق معها حول الملف الإيراني النووي , إن جهود التي تبذلها الصين لتودد إلى تركيا هي جزء من إستراتيجيا أوسع للتصدي للخطوات التي تتخذها واشنطن في شرق آسيا وأماكن أخرى حيث تعتبر الصين مصالحها المهددة.

إن تركيا حليفة مقربة للولايات المتحدة والغرب لكن روابطها معهم تعرضت في الأعوام الأخيرة لضغوط متزايدة بسبب خلافات حول السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وحول عدم وضوح موقف الإتحاد الأوروبي من مسألة الإنضمام تركيا إليه نتيجة ذالك , يبدو أن تركيا إختارت سياسة خارجية أوسع نطاقا تبتعد عن التركيز التقليدي على الغرب وتتحول نحو مقاربة أكثر توسعا تشمل التودد إلى الخصوم السابقين مثل الصين لتصبح من شركائها الجدد أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي , فإنه سيخسر إستراتيجيا قوة إقليمية في ظل تزايد دور تركيا في المنطقة الشرق الأوسط والقوقاز آسيا الوسطى , وسيخسر سوق كبيرا , ويدا عاملة شابة , كما إنه من الممكن إستعادة الصراع التاريخي والحضاري والجغرافي بين كل من تركيا من جهة واليونان وأرمينيا من جهة الثانية على أي حال فإذا لم تنجح تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي فذلك لن يخلو من الفائدة بالنسبة إليها , لقد إعتبر أردوغان بأن الجهود الذي يبذله في سبيل ضم بلاده إلى الإتحاد لا يتعلق نجاحه ب""نعم" أو "لا" الأوروبية بل بمقدار ما يحرر تركيا من قبظة المؤسسة العسكرية وفتح المجال واسع للمجتمع المدني التركي في التعبير عن نفسه لإجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية قدر المستطاع.[1]

[1] ألكسندر أبي يونس، مرجع سابق الذكر.

المطلب الثالث : أسباب رفض عضوية تركيا للإتحاد الأوروبي

الأسباب المعلنة :

1.أن تركيا دولة أسيوية , وليست دولة أوروبية بشكل كامل.

2.عدم تلبية تركيا للشروط الجديدة والإضافة التي فرضها عليها البرلمان الأوروبي , إلى جانب "معايير كوبنهاجن" للإنضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي.

3.المعارضة الشعبية الأوروبية القوية لدخول تركيا إلى النادي الأوروبي , التكلفة الإقتصادية العالية المنتظر أن تتحملها أوروبا لتحقق ذلك.

4.رفض تركيا الإعتراف بالجمهورية القبرصية ,الدولة العضو في الإتحاد الأوروبي

5.رفض الجمهورية القبرصية إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي , وإستخدامها لحق النقض (فيتو) الذي تتمتع به بصفتها دولة عضوا في الإتحاد في عرقلة مفاوضات الإنضمام.

6.إستمرار عمل تركيا بعقوبةالإعدام , وعدم العمل من المنظور الأوروبي بقانون الدفاع عن حقوق الإنسان

7.وجود مجموعة من القضايا المعلقة بين الإتحاد الأوروبي وتركيا , والتي من أهمها.

- القضية الأرمنية.
- قضية الأقلية الكردية.
- القضية القبرصية.
- القضايا الخلافية التركية اليونانية.[1]

الأسباب غير معلنة :

1.أن تركيا وريث "الإمبراطورية العثمانية" لا تمثل دولة بقدر ما تمثله من بقايا الخلافة العثمانية , وأن صراعها القديم مازال في العقلية الأوروبية.

[1] عبد القادر قاسيلي، **الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990–2014**، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامةخميس مليانة، 2015، ص86.

2.إستحالة إندماج دولة تركيا ذات الهوية الإسلامية في دول القارة الأوروبية المسيحية ,ذلك وأن الدولة الأوروبية على قناعة تامة من أن الهوية التركية من الداخل هي هوية إسلامية على الرغم مما تدعيه تركيا انها دولة علمانية.

3.إثارة لإشكالية أنها أكبر دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من حيث تعداد السكان فعند حلول عام 2015 سوف يتجاوز تعداد السكان (70.1مليون نسمة حاليا) تعداد سكان ألمانيا , أكبر الدول الأعضاء من حيث عدد السكان الأمر الذي سوف يكون له إنعكاسات تثير القلق على وزن تركيا في عملية التصويت , وفي تمثيلها داخل الإتحاد الأوروبي خصما من وزن وتمثيل دولة ألمانيا.

4.إن الإتحاد الأوروبي ينفق معظم أمواله في تطوير المجال المجال الزراعي , وفي تقديم المساعدات إلى الدول الفقيرة من الدول الأعضاء , وتركيا تحتاج إلى الأمرين معا بصورة كبيرة وبشكل ملح ما من شأنه أن يشكل عبئا على الميزانية الأروبية , والتي تعاني أصلا من مشاكل تمويلية خطيرة وتحتاج إلى إصلاحات جدية , سواء بإنضمام تركيا أو من غير إنضمامها.[1]

القضايا العالقة في مسالةى إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي :

1.**العامل الجيوسياسي** : يقع مايقرب من3% من مساحة تركيا في أقصى الطرف الشرقي من جنوبي أوروبا , وهوا يطلق عليها ترقيا , وتقع مدينة إسطنبول في هذا الإقليم , أما الجزء المتبقي من مساحة تركيا فيقع في آسيا , ويطلق عليه الأناظول وآسيا الوسطى , وتحد تركيا كل من بلغاريا واليونان وأرمنيا وأذربيجان وجورجيا وإيران والعراق وسورية والبحر الأسود من جهة الشمال , لهذا يرى المعارضون لعضوية تركيا إن تركيا ليست جزء من أوروبا بطبيعتها الجغرافية أو البشرية ومن ثم يجب أن لاتصبح جزء من الإتحاد الأوروبي , فتركيا اليوم تميل أكثر من الناحية السكانية والجغرافية إلى آسيا , حيث تقع% 97 من أرضيها 92% من سكانها وتمتد حدودها إلى إيران والعراق وسورية وإلى منطقة القوقاز الجنوبية لتلامس حدود جورجيا وأرمانيا وتوسع الإتحاد الأوروبي إلى هذه الحدود سيقربه من مناطق الخطر وعدم الإستقرار وهذا ما أعلنه الرئيس الفرنسي الأسبق "جيسكار ديستان" بقوله في الحوار مع صحيفة "لوموند" في 8 نوفمبر2003 "إن إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي يعني نهاية أوروبا و95% من سكانها يعيشون خارج أوروبا , إن لها ثقافة مختلفة ونهجا وحياة

[1] عبد القادر قاسيلي ، مرجع سابق الذكر ، ص86.

مختلفة , إنها ليست دولة أوروبية , وتاريخها لاينتمي لهذه الحضارة ". :**كما** يرى المعارضون أن إنضمام تركيا سيؤدي إلى إقتراب أوروبا من حدود منطقة يعدونها أكثر المناطق خطرا فضلا عن العلاقات التركية المتوترة مع بعض البلدان المجاورة ويعززون أقوالهم بتقديم أمثلة من تاريخ تعامل تركيا مع جيرانها فقد أغلقت تركيا حدودها مع أرمينيا ومازال الجدل قائما حول إعتراف تركيا بمذبحة عام 1915م , ومطالبة وزير خارجية فرنسا الأسبق "ميشيل بارنييه" بالإعتراف بها رغم أنها لم تكن من ضمن معايير كوبنهاجن , كما أن علاقتها مع جورجيا حول كارباخ العليا , ومع العراق بسبب الأكراد , ومع سورية بسبب السدود على ضفاف نهر الفرات , ومع إيران هذا ما أدى إلى إعراب بعض دول الإتحاد عن مخاوفهم من أن تنتقل تلك الصراعات من خلال إنضمام تركيا للإتحاد[1].

2.القضية القبرصية : في الخمسينات من القرن العشرين قام القبارصة اليونانيون بقيادة "لاسقف مكارسيو" بجملة سياسية للإتحاد مع اليونان وكونت منظمة سرية عرفت إختصار بإسم "أيوكا" شنت حرب عصابات عنيفة ضد البرطانيين , وفي عام 1956م نفت بريطانيا مكاريوس إلى جزيرة شسيل بالمحيط الهندي , إجتمع الأتراك اليونانيون في زيوريخ بسويسرا حيث توصلوا لإتفاق يقضي بإستقلال قبرص الذي أعلن في 16-08-1960م بمقتضى دستور وضعته كل من بريطانيا واليونان وتركيا بموافقة قادة قبرص اليونانية والأتراك. أصبح أسقف مكاريوس رئيسا للدولة الجديدة , وإقترح عام 1963م ثلاثة عشر تعديلا للدستور بدعوى أن ذالك سوف يؤدي إلى إدارة أفضل للبلاد , عارض القبارصة الأتراك هذه التعديلات ورأو فيها ضد مصالحهم وتسلبهم الضمانات الدستورية ماأدبى إلى إندلاع القتال بين القبارصة اليونانيين والأتراك , وفي عام 1964م أرسلت الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام , وفي 1967م نشب قتال جديد بين الطرفين تبعته مفاوضات بين الطرفين إستمرت إلى عام 1974م عندما أطاحت قوات الحرس الوطني بقيادة اليونانيين بمكاريوس مادفع تركيا إلى غزو قبرص والإستلاء على مناطق شمال قبرص ثم إعلان "رؤف دنكطاش " عام 1975م بتمتع المناطق الشمالية من قبرص بالحكم الذاتي وسماها بالولايات التركية الفيدرالية. وفي عام 1983م أعلن القبارصة الأتراك إستقلال جمهورية شمال قبرص التركية التي لم تعترف بها دول العالم بإستثناء تركيا. ومنذو ذالك التاريخ شكلت المضكلة القبرصية عقبة كبيرة أمام إنشمام تركيا للإتحاد إذ تم إستخدامها كعامل مفرمل لهذه العضوية وخصوصا بعد أن أصبحت قبرص عضوا في الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2004.

[1] عبد القادر قاسيلي ، مرجع سابق الذكر ، ص87.

وفي محاولة لحل الأزمة قدم السكرتير العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" خطة لإعادة توحيد الجزيرة في فيدرالية على النمط السويسري قبل إنضمامها للإتحاد الأوروبي في1 ماي 2004 وهو مارفضه الشطر اليوناني من قبل قبرص في حين وافق عليه الشطر التركي بنسبة 65% لصالح خطة عنان.وبعد أن حصلت تركياعلى الضوء الأخضر في قمة بروكسل التي عقدت في 17/16 من شهر ديسمبر 2004 بالبدء في مفاوضات الإنضمام في3 أكتوبر2005 , وقعت تركيا برتكولا في 29جويلية2005 يوسع إتحادها الجمركي الموقع في الإتحاد في 1963م ليشمل الأعضاء العشرة الجدد ومن بينهم قبرص ولكن في الوقت نفسه أصدرت الحكومة التركية بيانا أكدت فيه أن هذا التوقيع لايعني الأعتراف بقبرص اليونانية ومادفع المفوضية الأوروبية إلى إصدار تقرير عبرت فيه عن أن الإعلان التركي هو من جانب واحد لا يعد جزء من البرتكول الإضافي الذي وقعته تركيا وليس له أي تأثير رسمي في الإلتزمات التركية حسب البرتوكول , وأكد الإتحاد الأوروبي في تقريره "أن الإعتراف بجميع دول الأعضاء هو مكون من رئيس من مكونات عملية الإنضمام إلي الإتحاد". وهو ماأكده أيضا ممثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة "خافيير سولانا" بقوله لكي تكون عضوا في أسرة يجب أن تعترف بجميع أفراد هذه الأسرة". وفي 11-12-2006 وافق وزير خارجية الإتحاد على الأخذ بتوصية اللجنة وقررو تجميد 18 فصل من الفصول 35 للسياسات في محدثات إنضمام تركيا للإتحاد.[1]

3.القضية الأرمنية : شكلت القضية الأرمنية عائقا أساسيا أمام إنضمام تركيا للإتحاد بسبب الَضغوطالتي يمارسها عليها اللوبي الأرمني الموجود في أوروبا والولايات المتحدة بالإعتراف بالمجازر التي أرتكبت ضد الأرمن. وكان أول إعتراف رسمي بهذه المجازر عام 2005 عندما نشرت صحيفة حريييت التركية في 22-4-2005 مذكرات رئيس الوزراء العثماني السابق "طلعت باشا" وهي بخط يده , وذكر فيها أن عدد من الأرمن الذين تم تهجيرهم من قراهم في الأناضول بتجاه سورية بلغ 924,158 أرمانيا وأن عملية التهجير بدأت بالقانون الذي أصدرته الحكومة العثمانية في ماي 1915 وقد إستخدم الإتحاد الإ تحاد الأوروبي هذه القضية ضد تركيا قبل إتخاذ قراره ببدء مفاوضات إنضمام تركيا للإتحاد وبعده ,فقد صادق الألماني بالإجماع في منتصف جوان 2005 على قرار يأسف لما وصفه بالمذابح الجماعية للأرمن , وحث تركيا على السماح بإجراء تحقيق مستقل في الأحداث , وبادرت الحكومة التركية المتعاقبة إلى تحسين العلاقة مع أرمينيا , فقد إعترفت تركيا بإستقلال أرمينيا فور إنفصالها عن الإتحاد السوفيتي. ويعيش في تركيا نحو 40 ألف أرمني يعملون من دون

[1] حسين طلال مقلد، مرجع سابق الذكر، ص348-349.

إذن , على الرغم من أنهم ليسو مواطنين , كما بادرت تركيا إلى دعوة أرمينيا إلى الإنضمام إلى منتدى البحر الأسود الإقتصادي على الرغم من أن أرمينيا ليست مطلة على البحر الأسود.[1]

المبحث الثالث : مستقبل العلاقة التركية الأوروبية

القضايا الراهنة التي ظهرت مؤخرا مثل قضية سوريا أو الأزمة السورية جعلت تركيا تأخذ موقفا منها وهو رفض مايحدث في سوريا لأنها ستتضرر منها هي أيضا ، وخاصة في جانب إنضمامها للإتحاد الأوروبي ، فهناك بعض السيناريوهات التي تفسر مستقبل هذه العلاقة.

المطلب الأول: القضايا الراهنة في العلاقات التركية– الأوروبية (الازمة السورية)

1. التعامل التركي مع الأزمة السورية :

شهدت العلاقة التركية –السورية تحسنا ملحوظا بعد تشكيل حكومة حزب العدالة والتمنية التركي عام 2002 التي أفادت كثيرا من الإتفاقية الموقعة بين البلدين أكتوبر عام 1998 التي تعهدت فيه سوريا بوقف جميع أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني , بعد أن وصلت التهديدات التركية لسوريا ذروتها كادت أن تصل العلاقة بينهما إلى حالة الإنفجار قبل توقيع الإتفاقية المذكورة بأيام.[2]

وإتسم الموروث التاريخي الكبير بين البلدين بالسلبية والتوتر على الدوام , خاصة بسبب نظام القطبية الثنائية الذي كان يهيمن على العلاقات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة , فتركيا كانت حليفة الغرب , وعضوا في حلف الناتو , بينما كانت سوريا على علاقة وطيدة مع الإتحاد السوفييتي السابق , وإن إنتهاء هذه الحقبة جعل إستمرار الطابع السلبي لعلاقات البلدين أمرا مصطنعا ويستلزم البحث عن إعادة النظر في طبيعة المخاطر والتهديدات التي تمنع الدولتين من إقامة علاقة إجابية ومستقرة.[3]

لكن تدعيات الثورات التي إنطلقت في العديد من الدول العربية منذو مطلع عام 2011 أعادت العلاقات التركية السورية إلى درجة من السوء لم تبلغها من قبل , حيث تشهد سوريا مخاضا عسيرا إشتد فيه الصراع الداخلي بين فئات معارضة للحكم القائم وبين سلطة الحكم المرتكز على قوة النظام العسكرية الصلبة

[1] حسين طلال مقلد ،مرجع سابق الذكر، ص349-350.

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط2002–2013**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، ص102.

[3] أحمد داود أغلو ،مرجع سابق الذكر، ص624.

وعلى شرائح واسعة من الشعب السوري المؤيد له , وتشير الدلائل على أرض الواقع إلى تحول الأزمة من صراع داخلي إلى حرب أهلية ترتبط بتأثيرات قوي خارجية وبعض أطراف المعارضة.[1]

حيث بدأت تركيا تمارس أدوارها الإقليمية عبر إدارة علاقاتها من خلال التعامل مع جميع أطراف المحلية في الدول شهدت ولاتزال تشهد تحولات وتغيرات جذرية في أنظمتها السياسية , كونها تعلم أنه ليس لها دور في أوروبا وأن موقعها الأساسي يكمن في الشرق الأوسط , وهي تحاول أن تحافظ على علاقتها مع إسرائيل , وهي جزء من حلف الناتو , وتحاول أيضا أن يكون لها دور عربي ودور إسلامي.حيث بدا واضحا الموقف التركي من الأزمة السورية كان ثابتا في تبني الحقوق التي يطالب المنتفضون بها , وحاولت الحكومة التركية في بداية الأزمة دفع القيادة السورية إلى الإنفتاح وإجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية , فوجه الأتراك كثير من النصائح إلى الرئيس بشار الأسد , وأبدت الحكومة التركية دعمها الكامل وإستعدادها لتوفير كل السبل والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت .

لكن تطورات الأحداث أثبتت خطأ النظام السوري بعدم الإستجابة في الوقت المناسب للتدخل التركي ومحاولته إنتزاع إصلاحات حقيقية من نظام الأسد لتهدئة الثائرين من بينها البدئ فورا في إصلاحات ديمقراطية جذرية من بينها إجراء إنتخابات برلمانية ورئاسية حرة وشفافة , والتوقف عن قتل المواطنين , وسحب الدبابات من المدن السورية , وإعادة الجيش إلى ثكانته , وقد جاءت هذه النصائح التركية بموجب رسائل وجهها أحمد داود أغلو وزير الخارجية , أعقبها تصريح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أوحى للنظام السوري بأنه يتوقع قيام سوريا بإصلاحات فورية , الأمر الذي دعا أحمد داود أغلو لعقد مؤتمر صحفي قال فيه " هذه كلمتان الأخيرة للسلطات السورية , أول ما نتوقعه هو أن تتوقف هذه العمليات على الفور وبلا شروط وإذ لم تتوقف فلن يبقى ما نقوله بخصوص الخطوات التي ستتخذ " , ولكن القيادة السورية تجاوزت طريق العودة عندما إستخدمت الدبابات والمدفعية ضد المدنيين , مما أثار غضب الحكومات التي كانت تتعامل بهدوء مع قمع النظام لموطنيه.

إن سلوك نظام بشار الأسد تجاه الشعب السوري دفع الحكومة التركية إلى تخليها عن سياستها السابقة التي كانت تتمتع بموجبها عن الإنضمام إلى العقوبات أو الأعمال التي تقررها الأسرة الدولية بالتضامن مع موقف دول الخليج العربي الست التي أدانت سفك الدماء في سوريا , وأن المعلوم من هذا الموقف التركي يعود

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق الذكر، ص102-103.

إلى انها كانت تسعى لأداء دور البديل الإستراتيجي المتاح أمام العرب ومنهم النظام في سوريا في حقبة ما بعد الثنائية القطبية , والمقصود بالبديل حسب وجهة النظر التركية , يعني الشريك الذي تتوافرفيه صفة التشابه مع الدولة الساعية إلى التوافق معه في القيم والتوجهات السياسية , وله القدرة والرغبة في بناء علاقات مشاركة في المدى البعيد تحقق مصالح جميع الأطراف , وأن تركيا تعتقد بأن جميع شروطهذه البديل الإستراتيجي الذي تهيأ لسوريا تتوافر فيها وهي ذات الشروط التي يمكن للعرب مجتمعين أن يحققوا الإستفادة منها وهي :

1. إمتلاك تركيا للقدرات الإقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي والثقافي الذي يمكن الإستفادة منه لتحقيق أهداف الطرف الأخر سواء كان سوريا أو أي دولة عربية أخرى.
2. توفر الرغبة لدى تركيا في بناء علاقات مشاركة لوجود شبكة من المصالح التي تجمعها مع العرب.
3. الإشتراك التركي مع العرب في مجمل القيم والتوجهات السياسية التي يسعى الطرفان إلى تحقيقها في العلاقات الدولية والإقليمية.
4. التوافق الوطني الموجود في تركيا حول مشروع مشاركتها لأي دولة عربية وعلى المدى الطويل , بحيث لا تكون المشاركة بحزب معين في السلطة , وإذ خرج منها سقطت المشاركة.[1]

لذا لم تقبل تركيا أن تصبح وسيطا في الأزمة السورية فحسب , بل عبرت عن قدرتها كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة , فكان تحركها ليس من أجل التهديد بالتدخل العسكري والتهديد بالتسليح رجال المعرضة السورية وأفراد الشعب للدفاع عن أنفسهم في مواجهة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية السورية , بل من أجل منع تدخل القوى الدولية في الغرب أو حلفائها , لإن تركيا تدرك جيدا مدى خطورة مثل هذا التذخل الغربي في حالة حدوثه على سوريا وعلى جميع دول المنطقة.[2]

وفي ظل كل هذه التصورات والأجواء جاءت محددات الموقف التركي من الأزمة السورية مع بدء الإحتجاجات الشعبية في مدينة درعاء الحدودية مع الأردن في منتصف مارس 2011 وتطور هذا الموقف تدريجيا تبعا لعدد من المعطيات , من أهمها الموقف التركي العام من التطورات التي شهدها العالم العربي , المتمثلة في مساندتها جميع المواقف الشعبية المطالبة بالديمقراطية بمزيد من الحرية وحقوق الإنسان , مع الحرص على أن يكون الإنتقال في السلطة سليما , لذالك تدرج الموقف التركي وفقا للمراحل الآتية :

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق الذكر،ص.103

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان ، نفس المرجع ، ص105-107.

أ. مرحلة تقديم النصائح : حاولت الحكومة التركية خلال هذه المرحلة التي جاءت مع بدء الإحتجاجات الشعبية في مارس 2011 دفع النظام السوري إلى إجراء الإصلاحات من أجل تجاوز الوضع المتفجر , وأبدت القيادة التركية دعمها الكامل وإستعدادها لتوفير كل السبل والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاح في أسرع وقت , فأصدرت الخارجية التركية بيانا في 25-3-2011 شدد على العلاقات الراسخة التلى تربطها مع سوريا.

ب. مرحلة تقييم الوضع السوري : شهدت هذه المرحلة التي تمكتد من شهر , عدة محطات كان من أبرزها إتساع رقعة الإحتججات في مختلف أنحاء سوريا وإرتفاع عدد القتلى من المتظاهرين المدنيين بشكل كبير , وصدور إدانة النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة , إذ لجأ الجانب التركي في هذه المرحلة إلى إعادة تقييم الوضع بعد فشل محاولاته في دفع النظام السوري نحو إجراء إصلاحات حقيقية , حيث توصلت الحكومة التركية إلى نتيجة مفادها أن نظام الرئيس بشار الأسد يسير في إتجاه مغاير للنصائح التركية , مما جعل هذه الأخيرة تغير لهجتها مع الأسد مع الإحتفاظ بالمضمون السابق لرغبتها في قدرة تجاوز سوريا الأزمة من خلال بوابة الإصلاحات , فأصدرت الخارجية التركية تعليقا يم 22-4-2011 على الأحداث التي جرت في ذالك اليوم والتي سميت بأحداث الجمعة العظيمة , طالبت تركيا في هذا التعليق الحكومة السورية بعدد من الخطوات , تبعا لذالك الإتصال الذي أجراه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالرئيس السوري بشار الأسد في يوم 26-4-2011 أعرب فيه عن المخاوف التركية من إستمرار الأحداث مطالبا بتقديم الإصلاحات , كما عقد مجلس الأمن القومي التركي جلسة له بتاريخ 28-4-2011 خلص فيها إلى عدد من التعليقات والتوصيات المتعلقة بالأزمة السورية.

ت. مرحلة الضغط على الجانب السوري : شهدت هذه المرحلة تسليط الضوء بشكل أكبر على المخاوف التركية من عدم الإخذ بنصائحها في ظل إزدياد الضغوط الإقليمية والدولية , وفرض المزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الإنسان فعمل الجانب التركي على تحذير النظام السوري من سياسة القتل التي يتهجها ضد شعبه , وأن الإستمرار في هذه الأعمال يدفع المجتمع الدولي بتشديد ضغوطه على سوريا ويتخذ مواقف حادة منها , وأن تركيا ستكون مضطرة إلى القيام بما يجب عليها من خلال النهوض بمسؤليتها تجاه هذا الموقف.[1]

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق الذكر،ص107-109.

إن الأزمة السورية نقلت العلاقات التركية –السورية إلى مرحلة شديدة التوتر بعد سنوات من التحسن في هذه العلاقة وصل إلى حد إقامة مجلس تعاون إستراتيجي وإجراء مناورات عسكرية مشتركة للمرة الأولى في تاريخ علاقة البلدين , فضلا عن العلاقة الشخصية التي تشكلت بين أردوغان والأسد ولقد رأت تركيا في سوريا جسرا لها للوصول إلى الملفات الساخة لاسيما فلسطين ولبنان , وفي الوقت نفسه سوقا لبضائعها , ورؤية حزب العدالة والتنمية لخيارات تركيا السياسة ونظرية صفر المشكلات التي طرحها أغلو وقبلها نظرية العمق الإستراتيجي في تعبير سياسي عن إيديولوجية حزب العدالة والتنمية , ومن الواضح أن النضريات التي تحدث عنها أوغلو ولاسيما نظرية صفر المشكلات لم تعد لها مكانة في العلاقة

بين أنقرة ودمشق , فتركيا تقول إن علاقتها مع النظام سوريا وصلت إلى طريق مغلق , وأن المطلوب هو تغييرهذا النظام وكيفية إدارة مرحلة مابعده , وفي سبيل هذا إتخذت تركيا مجموعة من الخطوات والإجراءات تمثلت بفرض عقوبات على النظام السوري , ورعاية المعارضة السورية , لاسيما حركة الإخوان المسلمين , وهيأت الظروف للمجلس الوطني السوري , وإحتضنت الجيش السوري الحر ودعمته عسكريا وإستخباريا , وأقامت مخيمات للاجئين السوريين في المنطقة الحدودية.[1]

المطلب الثاني : سيناريو إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها تركيا في مسألة إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي , إلا أن فرصة إنضمام مازالت قائمة ,خاصة بعد التطورات الطرأت مسيرة المفاوضات التركية _الأوروبية , حيث تم الموافقة على فتح فصل جديد , في قمة بروكسل عام 2013م , بعد توقف دام ثلاث سنوات , كان الفصل يتعلق بالسياسة الإقليمية , وأكد الطرفين رغبتهما في الإسراع بمناقشة الإنضمام , وقال وزير الشؤون الأوروبية التركي (أيغيمن باغيش) في ختام إجتماع العاشر المخصص لعملية إنضمام تركيا "إنه منعطف في العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا بعد توقف إستمرت 40 شهرا".[2]

إن إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي ينثل مصلحة حيوية من الناحية السياسيةو الإقتصادية لكلا الطرفين , وذالك بناء على مصالح المشتركة بينهما مما سيؤدي إلى تحقيق إستقرار كبير في عملية ديمقراطية التي تشهدها تركيا , وهذا ما سيعزز من دورها الإقليمي والإقتصادي أما من جانب الإتحاد الأوروبي سوف يحقق مكاسب ,

[1] طايل يوسف عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص111.

[2] إيلاف، **الإتحاد الأوروبي يعيد طلاق مفاوضات الإنضمام مع تركيا** ،صحيفة إيلاف، العدد4537، 23أكتوبر.

ذات إبعاد إستراتيجية متعلقة بالدور الذي تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط وحاجة أوروبا لتركيا لصياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة , خاصة بعدم شهدت المنطقة نشوب ثورات بما يسمى بالربيع العربي.[1]

وترى الدراسة أن توسع الإتحاد الأوروبي من خلال ضم تركيا , سيمنحه حدودا مجاورة لمنطقة الشرق الأوسط , مما سيجعله أكثر تواصلا في المنطقة وخاصة من ناحية الإقتصادية لأنه يكتسب سوقا لا يستهان به لتصدير منتجاته إليه كما أنه سيكون له تأثيرا في السيسات منطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصالح الإتحاد وسيكون الإتحاد نموذجا لديمقراطية يحتذى به من قبل معظم دول الشرق الأوسط إضافة إلى أن الإتحاد الأوروبي بحكم جوار الجغرافي سيكون قريب من مصادر الطاقة , وهذا ما يجعل الإتحاد يبحث عن مصادر بديلة للطاقة , كخيار بديلا عن روسيا الإتحادية فمن خلال ضم تركيا للإتحاد , سيجعل من أراضيها ممرا لنقل مصادر الطاقة إلى أوروبا المتمثلة بأنابيب النفط والغاز ومما يزيد من فرصة هذا السيناريو , هو أهمية العمل المشترك بين تركيا والإتحاد الأوروبي على تسوية المشكلة القبرصية , وهذا المر لايمكن أن يتم تسويته غلا بستمرار التفاوض مع تركيا كحافز لتشجيعها على تحقيق إختراق ملموس في تسوية الملف القبرصي.[2]

ومن جدير ذكر أن موقف أغلبية الدول أعضاء الإتحاد الأوروبي ,من مسألة إنضمام تركيا للإتحاد , هو موقف مؤيد إزاء إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي لذا ستقوم الدراسة بذكر مواقف بعض الدول الأعضاء المؤيدة للإنضمام تركيا.

فنلندا : تعتبر فنلندا من أكثر الدول الداعمة والمؤيدة للإنضمامتركيا للإتحاد الأوروبي , وكان موقعها أزاء تركيا واضحا من خلال إعلان رئيس الوزراء الفناندي (جيركي كاتانين) عام 2013م في إجتماع زعماء الدول الإتحاد الوروبي لمناقشة مستقبل الإتحاد, في مدينة (لابونيا) الفنلندية حيث قال إن بلاده تدعم وتأيد إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي وإن أزمات المالية التي تمر بها الدول الأوروبية حاليا , لم تكن تحدث لو كانت تركيا عضوا في الإتحاد وقال أيضا أن عدد سكان تركيا كبير جدا وهي تتمتع بوضع إقتصادي مستقر على الدول الأوروبية كافةأن تستفيد من التجربة الإقتصادية التركية, وتطور السريع الذي يشهده السوق التركي.

السويد : يعد موقف السويد مؤيد لمسألة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبيوهذا واضح من خلال إعلان وزير الخارجية السويدي (كارل بيلدت لفرانس) عام 2013, بقوله أن بلاده تدعم إنضمام تركيا إلى الإتحاد

[1] أحمد مجدي السكري ،**أزمة العلاقات التركية–الأوروبية بين غياب الفاعلية وإعتبار المصالح**، مجلة الشؤون العربية،العدد152،ص183-191.

[2] أحمد مجدي السكري ، نفس المرجع ،ص160.

الأوروبي , وإن إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي ليس مضمونا ويقتضي جهود أمن أنقرة وبروكسل في آن واحد , ولكن تركيا سوف تنظم بالنهاية إلى الإتحاد الأوروبي , لا سألوني متى ولكن أعتقد ذالك.

رومانيا : تعد رومانيا , والتي هي عضو في المنطقة حلف الشمال الأطلسي , من الدول الداعمة المؤيدة للإنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي وذالك لما تربطها من مصالح مشتركة بينهما وبين تركيا من الناحية السياسية والإقتصادية ففي مؤتمر الصحفي الذي عقد في أنقرة عام 2014م أعلن دون تردد وأن الأوان اتسريع , التفاوض حول عملية الإنضمام.

وكذالك بلغاريا وإطاليا واليونان هم من الدول التي تؤيد عضوية تركيا للإتحاد الأوروبي.[1]

على الرغم من وجود بعض الدول المؤيدة في الإتحاد الأوروبيإلا أن هناك بعض الدول الرافضة للإنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي وخير المثال على ما تقدم هو الموقف الفرنسي الأكثر رفض في المسألة الحصول على العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي والتي تعتبر من الدول الرئيسية والمؤثرة في الإتحاد.

إن فرصة تحقيق السيناريو يتوقف على مدى قدرة تركيا من إنجازات إصلاحات السياسية والإقتصادية التي جاء ضمن معايير كوبنهاغن بغية وصول إلى الشروط الأروبية المطلوب توافرها في أي دولة ترغب للإنضمام الإتحاد الأوروبي.[2]

المطلب الثالث : سيناريو إستمرار بقاء المفوضات

ينطلق هذا السيناريو من فكرة رئيسية , وهي أن المفاوضات التركية الأروبية ستستمر على ماهو عليه ولكن بشكل بطيئ , حيث سيبقي الإتحاد الأروبي متردد في قبول إنضمام تركيا إليه وهذا ماينعكس على عملية التفاوض. لاسيما في ضوء إحتمال إستمرار عملية التفاوض فترة قد تمتد من خمسة إلى عشرة أعوام, وإن إستمرر وبقاء المفاوضات على هذا الشكل لا يعني أنها سوف تنتهي بالضرورة إلى ضم تركيا إلى الإتحاد الأروبي.

ويمكن النظر إلى هذا السيناريو من خلال تعقيدات والشروط التي يضعها الإتحاد الأوروبي , والتي يجب على تركيا الإلتزام بها لنيلها العضوية الكاملة. إلا أن هذه الشروط هي نفسها الحجج التي يتذرع بها الإتحاد الأوروبي , في رفض إنضمام تركيا والحصول على العضوية الكاملة والمتمثلة بالمعايير الديمقراطية , وإنتهاك

[1] حيدر جاسم محمد محمود،مرجع سابق الذكر،ص100-101.

[2] أحمد مجدي السكري، مرجع سابق الذكر، ص109.

حقوق الإنسان , وتهميش الحريات العامة , وإحترام وصايا حقوق الأقليات , وإحترام سيادة حكم القانون , ومنها ماإرتبط بالقضية القبرصية. وإن الشروط لطالما خلقت إنتقادات أوروبية , إزاء تركيا لعدم الإلتزام بها إن الإتحاد الأوروبي يدرك مدى أهمية تركيا من الناحية الإستراتيجية , إذ يمكن لتركيا مساعدة الإتحاد في إرساء الأمن في منطقة جنوب المتوسط نظرا لما تتمتع به تركيا من علاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط والتي تعتبر مصدر تهديد للإتحاد الأوروبي , وخاصة في ظل الظروف المتردية التي تشهدها المنطقة. إذا مافشلت عمليت إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي فستتحول إلى منطقة عازلة تعزل أوروبا عن منطقة الشرق الأوسط وهذا ماسوف يضر بمصالح الإتحاد الإقتصادية والأمنية وأيضا مما يزيد مخاوف أوروبا هو أن تتجه تركيا في حالة عدم إنضمامها للإتحاد إلى تأسيس عالم خاص بها , مع القوقاز وأسيا الوسطى وبالأخص مع الدول الإسلامية , مستغلة رابطة الدين الإسلامي. وهذا الأمر سوف يخلق حاجزا دينيا خطيرا أمام إستمرار التواصل بين المجتمعات المسيحية وبين المجتمعات الإسلامية داخل أوروبا , مما سيخلق حالة من الفوضى وعدم التوازن داخل المجتمع الأوروبي يصعب السيطرة عليها , كما سيحدث نتائج عكسية وسلبية في نظر المجتمع الدولي , على مفهوم الديمقراطية والحرية التي ينتهجها المجتمع الغربي وإا ماتم رفض إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي بشكل نهائي فهذا سوف يؤدي إلى خلق عداء تركيا لأوروبا , فمن الطبيعي أن تتوجه تركيا إلى الولايا المتحك الأمريكية بإعتبار أن هذه الأخيرة هي مصدر القوة لتركيا , وإذا ما حصل هذا فإن الإتحاد الأوروبي وبسبب رفضه لتركيا وعدم منحها العضوية لها , سيخلق منها مصدرا يهدد أمنه ويؤثر على مصالحه السياسية والإقتصادية , أما فيما يتعلق بضم تركيا إلى الإتحاد وحسم أمر المفاوضات يرى هذا الأخير أن إنضمام تركياله أثار سلبية سواء من الناحية السياسية والأمنية والإقتصادية والديمغرافية وغيرها من الحجج الأوروبية والتي سيتم تناولها وتوضيحها بضكل تفصيلي في المبحث الثالث.

لذا ينطلق هذا السيناريو من فكرة أن ما يخدم مصالح الإتحاد الأوروبي هوالبقاء والإستمرار , معللا أن تركيا لم تصل إلى الشروط المطلوبة , ضمن المعايير كوبنهاجن , على الرغم من الإصلاحات العديدة التي قامت بها تركيا في السنوات الأخيرة سواء على الجانب الإقتصادي أو السياسي.

ويمكن الإشارة إلى هذه الشروط فيما يلى[1] :

[1] حيدر جاسم محمد محمود، مرجع سابق الذكر، ص105-108.

- ✓ أن تجعل تركيا تشريعاتها متطابقة مع تشريعات وسياسات الإتحاد الأوروبي أي مع القواعد الأوروبية.
- ✓ إحترام تركيا لمبادئ الحرية الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والإحتكام للقوانين المدنية , فإن أي إنتهاك خطير تمارسه المؤسسة العسكرية من جانب تركيا لتلك المبادئ يخول المفوضية الأوروبية الحق في التوصية بتعطيل المفاوضات.
- ✓ أن تعترف تركيا خلال مسيرة التفاوض بجمهورية قبرص اليونانية.

المطلب الرابع :سيناريو فشل المفاوضات بعد إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي

ينطلق هذا السيناريو من فكرة رئيسية مبنية على إفتراض وصول مسيرة المفاوضات بين تركيا والإتحاد الأوروبي إلى طريق مسدود ,بمعنى عدم التوصل إلى إتفاق بشأن إنشمام الكامل إلى الإتحاد الأوروبي. ويمكن فهم الدوافع الرئيسية لهذا السيناريو في ضوء وجود مخاوف أمنية وإستراتيجية ودينية وتاريخية من قبل الإتحاد الأوروبي تجاه تركيا.

إن العامل الديني هو بمثابة الحجة الأولى التي يتيح بها الإتحاد الأوروبي بعدم منح تركيا العضوية الكاملة في الإتحاد ، حيث يرى هذا الأخير أن الثقافة الإسلامية لا تتوافق مع القيم الأوروبية ، وأن في حال إنضمام بلد مسلم كتركيا للإتحاد لسوف يزيد ويرفع من وتيرة صراع الحضرات ويغير الهوية الأوروبية , ويزعزع الإستقرار السياسي الإقتصادي والأمني داخل أوروبا, ومن الناحية الجغرافية أن مايزيد من مخاوف الإتحاد الأوروبي في حالة إنضمام تركيا إليه هو أن حدوده ستصل إلى القوقاز وجورجيا وأرمانيا وأذربيجان وإيران والعراق وسوريا.

هذا مايجعل الإتحاد يدخل بصورة أكبر من المشاكل المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط وينتقل إليه أيضا بعض مشاكل دول الجوار.[1]

أما من الناحية الديمغرافية , فإن تركيا البالغ عدد سكانها من 80 مليون نسمة , أي مايعادل سكان ألمانيا إذا ما نضمت للإتحاد الأوروبي سوف تفرض سيطرتها على المؤسسات الأوروبية , وتؤثر على عملية صنع القرار في الإتحاد من خلال ماتحصل عليه من مقاعد داخل البرلمان الأوروبي بالإضافة إلى اليد العاملة التركية متدنية الأجر , والتي ستولد تنافسا لليد العاملة الأوروبية وهذا ما يزيد معدلات البطالة في دول الإتحاد

[1] حيدر جاسم محمد محمود، مرجع سابق الذكر، ص109.

الأوروبي , فضلا عن إنتشار السلع التركية الرخيصة في دول الإتحاد , مما سيؤثر على الصناعة المحلية لهذه الدول خاصة من ناحية الجودة [1].

إضافة إلى ماتقدم تعد المشكلة القبرصية إحدى المشاكل التى تحول دون إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي حيث يرى الإتحاد انه لايمكن لتركيا أن تنضم إليه دون إعترافها بجمهورية قبرص , وأن عددم إلتزام بشإن تنفيذ البرتوكول الإاضافي بفتح الموانئ والمطارات التركية أمام السفن والطائرات القبرصية خلق حالة من عدم الثقة لكلا الجانبين الإتحاد الأوروبي وتركيا فمن ناحية هذه الأخيرة فإنها تخشى من تقديم تنازل في شأن المشكلة القبرصية يكون على حساب الموقف التركي القائم على دعم القبارصة الأتراك دون أن يتبع ذلك تحرك مماثل من جانب القبارصة اليونانيين نحو تسوية المشكلة , حيث تنظر تركيا إلى المشكلة القبرصية أنها قضية وطنية وهذا الأمر جعل تركيا متمسكة برفضها وعدم إعترافها بالجمهورية القبرصية التي تحضى بإعتراف دولي.

أما من ناحية الإتحاد الأوروبي فيرى أنه على الرغم من مواصلة تركيا للمفاوضات بين زعماء الطائفية التركية اليونانية والتي تهدف للتوصل إلى تسوية عادة وشاملة وقابلة للتطبيق للمشكلة القبرصية في إطار المساعي الحميدة التي يبذلها سكرتير عام الأمم المتحدة ووفقا لقرار مجلس الأمن ذات الصلة إلا أ، تركيا لم تلتزم بالتنفيذ الكامل للبروتوكول الإضافي المتعلق باتفاقية الشراكة.[2]

وهناك الكثير من المعوقات التي تحول دون حصول تركيا على العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي ومن هذه المعوقات هو تباطئوصول تركياإلى المقاييس والمعايير الأوروبية التي فرضها الإتحاد على تركيا والمتعلقة بالمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان , فعلى الرغم من قرار الإتحاد بالموافقة على فتح فصل جديد عام 2013م إلا أن الإتحاد الأوروبي يرى تركيا لم تحقق الإصلاحات على المستوى المطلوب في السياسة الداخلية وفق معايير كوبنهاجن , فقد أصدر الإتحاد الأوروبي قرار يدين به لتركيا بسبب إستخدامها للقوة ضد المتظاهرين الأتراك إبان إحتجاجهم ورفضهم لقرار الحكومة التركية بتحويل منتزه في مدينة إستنبول إلى مجمع تجاري في صيف عام 2013م إلا أن تركيا رفضت هذا القرار وإعتبرته تدخلا من قبل الإتحاد الأوروبي في شأنها الداخلي.

يتضح لنا مما سبق إن مسألة إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي متعلقة بمدى إلتزامها وتطبيقها للمعايير والشروط التي يفرضها الإتحاد الأوروبي وحتى وإن إستطاعت تركيا أن تحقق الإصلاحات والوصول إلى المعايير

[1] حيدر جاسم محمد محمود، مرجع سابق الذكر، ص110.
[2] أحمد مجدي السكري،مرجع سابق الذكر، ص201-203.

الأوروبية وفق الشروط المطلوبة منها فهناك دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تعترض أساسا على إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي كفرنسا وألمانيا وقبرص وغيرها من الدول , وفي طبيعة الحال أي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي يمكنها تجري إستفتاء يغير من مسار إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي , تصطدم بكثير من العوائق التي يضعها الإتحاد في وجه تقديم مسيرة المفاوضات بين الجانبين فيما يسود إعتقاد واسع لدى الأتراك بأن الإتحاد الأوروبي يخلق الذرائع لمنع بلادهم من الإنضمام إليه [1].

[1] حيدر جاسم محمد محمود،مرجع سابق الذكر، ص111-113.

خلاصة :

نستنتج مما سبق أنه رغم الجهود المتعاضمة التي بذلتها تركيا في إنضمامها إلى عضوية الإتحاد الأوروبي إلا أنها باءت بالفشل ، لأن هذا الاخير لم يبذل أي جهد من أجل تسرع عملية الإنضمام وقبول تركيا في هذه العضوية ، رغم كل الإصلاحات التي جاء بها حزب العدالة والتنمية والتطور الكبير الذي شهدته تركيا في هذه المرحلة ، كما تبين لنا أن إنضمام تركيا له إجابيات كثيرة في مختلف المستويات ، كما أن رفضها له عدة مضاعفات ,وإستنتجنا أيضا أن الأزمة السورية لها تأثير على تركيا، وبعد دراستنا لمجموعة من سيناريوهات مستقبل العلاقة الأوروبية التركية سواء من جانب العلاقة أو الإستمرار أو الفشل ، فمن جانب الأولى تركيا لاتحظى بترحيب من طرف الإتحاد الأوروبي ، وإنها تواجه حواجز وعقبات ،أما من جانب الإستمرار فإن سعي تركيا وراء الإنضمام غير بشكل إيجابي سياستها الخارجية من خلال الإصلاحات التي قامت بها ، أما من ناحية الفشل فإن حسم المفاوضات برفض تركيا من قبل الإتحاد ، سيجعلها قوة لايستهان بها خاصة هي عضوا في منظمة حلف الشمال الأطلسي.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع "السياسة الخارجية التركية إتجاه الإتحاد الأوروبي " توصلنا إلى إستنتاجات مفادها مايلى:

إن تركيا في محاولاتها للإنضمام إلى المجموعة الأوروبية المتطورة في شتى الميادين ، سعت في بادئ الأمر إلى النهوض بالدولة والمجتمع من خلال إعتماد سياسة جديدة تركز على مجموعة من الإصلاحات المختلفة ، وإستغلال كل من إمكانياتها الطبيعية و البشرية والإقتصادية بيما يتفق مع معايير "كوبنهاجن" ، وإستطاعت بفضل الإرادة القوية لنخبة القادة المخلصين في ضل حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي ، أن ترتقي بتركيا إلى مصاف الدول النامية التي أحدثت طفرة نوعية إنعكست عليها داخليا وخارجيا .

وفي إجابتنا على الفرضيات الأولى والثانية والثالثة في الإطار المنهجي نستخلص مايلى :

1. إن محولات ومساعي تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي لم تشفع لها لكي تكسب ود المجموعة الأوروبية بالإنضمام ، رغم الإصلاحات المختلفة التي قامت بها ، خاصة الطفرة النوعية التي بلغت مستويات هامة إقليميا ودوليا.

2. إن الإرث التاريخي والعقائدي لتركيا زاد من عداء بعض الدول الأوروبية المنضمة في الإتحاد قد يؤدي إلى إضعاف فرص إنضمامها إلى المجموعة الأوروبية ، وما يؤكد صحة هذه الفرضية هي تمثل تحديا كبيرا أمامها خصوصا موقف بعض الرؤساء الأوروبيين أمثال الرئيس الفرنسي "ساركوزي" الذي ، أعلن صراحة موقف بلاده الرافضة للإنضمام .

3. إن محددات تركيا لاتسمح لها بأن تكون إنعزالية بل دولة إقليمية هامة ، ومايؤكد صحة هذه الفرضية هو أن تركيا عضو إستراتيجي هام في حللف الشمال الأطلسي وبإستطاعتها حماية المصالح الأمنية الغربية في إيطار توسيع قوة الحلف بحكم موقعها الجغرافي الحيوي بين آسيا وأوروبا .

وفي إيطار إجابتنا على المشكلة البحثية فيما تتجلى حقيقة المساعي التركية لإنضمامت ركيا للإتحاد الأوروبي وماهي العوائق التي تقف أمام هذا الإنضمام ،يظهر لنا أن السيناريو الثالث فشل المفاوضات بعد إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي هو أكثر سيناريو يمكن أن يتحقق .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

01. أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي لموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011

02. حسين عدنان، **نظرية العلاقات الدولية** ،دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003

03. عقيل سعيد محفوظ، **سوريا وتركيا الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل**، بيروت مركز الدراسات للوحدة العربية، 2009

04. على باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهنات الخارج**، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009

05. على حسن باكير، **تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والمقومات الجيوستراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي**، الدوحة الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009

06. محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية**، بيروت، مركز نماء البحوث والدراسات، 2013

07. محمد صادق محمد صادق سماعيل ، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2013

08. محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدول**، رياض الريس للنشر، 2008

09. يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، (تر:عدنان محمد سلمان)، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل، إسطنبول، 1988.

ثانيا: الرسائل والمذكرات:

01. آمال بوساحة، **المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة –دراسة حالة سوريا**، رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية، الجزائر، جامعة الجزائر، أكتوبر2013

02. حيدر جاسم محمد محمود، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي ومستقبلها**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014

03. خالد كمال هنية ، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002–2015م** ،رساله ماجستير ،جامعة الأقصى، أكادمية الإدارة والسياسة للدرسات العليا

04. صوفيا بوعلى، وفاء طوالبية، **الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010–2015**،مذكرة ليسانس، تبسة، جامعة العربي التبسي

05. طايل يوسف عبد الله العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط2002–2013**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط

06. عبد القادر قاسيلي، **الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990–2014**، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامةخميس مليانة، 2015

07. على الزقيم ، **التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002–2016** ،مذكرة ماستر ،بسكرة: جامعة محمد خيضر ، 2017

08. محمد عسال، سعاد لهراوة، **إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي الفرص والقيود**،مذكرة ليسانس، ورقلة :جامعة قاصدي مرباح، 2013

09. ياسين أحمد القنطاوي، **الدور الإستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل الأحادية القطبية1991–2008**، رسالة ماجستير، جامعة مؤته عماد الدراسات العليا، 2009

ثالثا: الجرائد والمجلات:

01. أحمد مجدي السكري ،**أزمة العلاقات التركية–الأوروبية بين غياب الفاعلية وإعتبار المصالح**، مجلة الشؤون العربية،العدد152

02. ألكسندر ابي يونس، (العلاقة الحائرة بين تركيا والإتحاد الأوروبي)، **الرئيسية**، العدد 77، جويلية 2011 .

03. إيلاف، **الإتحاد الأوروبي يعيد طلاق مفاوضات الإنضمام مع تركيا** ،صحيفة إيلاف، العدد4537، 23أكتوبر.

04. حسين طلال مقلد، **تركيا والإتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية المجلد26، العدد1، 2010

05. محمد نور الدين، **شؤون الأوسط**، العدد123، بيروت، 2006

06. نادية محمود مصطفى، خبرة العصر العثماني من القوة والهينة إلى المسألة الشرقية، دراسة بحثية

رابعا: المواقع الإلكترونية

01. TR prime ministry state planning organisation, www.kalkinma.gov.tr/DocObjects/Download/3148/kirsal-i.pdf .

02. العلاقات الأمريكية التركية، **موسوعة المعرفة، على الموقع**: https://www.marefa.org

03. وزارة الاستثمار، جمهورية تركيا، موقع رئاسة الوزراء، على الموقع: http://www.invest.gov.tr/

ملخص:

بات موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية، إذ أخذت تركيا تتبع سياسة خارجية ديناميكية في منطقتها التي تشهد تغيرات عالمية كثيفة وتسعى لتقديمها في مجرى إيجابي، ومن خلال تتبع مسار السياسة الخارجية التركية، فإن هناك تغيرا جوهريا عن ما كانت عليه أثناء الحرب الباردة، الذي أريد لها أن تكون سدا منيعا تجاه التوسع السوفيتي السابق، أما بعد انهياره عام(1991) ، انفتحت أمام تركيا، عوالم جديدة، من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى مرورا بالشرق الأوسط، وأحرزت نجاحات بارزة وملموسة لاسيما بعد فوز حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان، خاصة وأنها اعتمدت في علاقتها مع الدول العربية محورا تعاونياً، بعد أن كانت تخيم عليها أجواء التحسس.

Abstract :

Joining Turkey to the European Union (EU) has been one of the major goals of the Turkish foreign policy. Therefore, Turkey started to follow a dynamic foreign policy throughout its region, that faces various global changes, and attempts to present it positively. As a result of observing the Turkish foreign policy, a vital change in the Turkish foreign policy was noticed since the Cold War that had been a barricade against the expansion of the Soviet Union. But, After the dissolution of the Soviet Union in (1991) new areas such as Balkans,Caucsus, Central Asia, and the Middle East, were open to Turkey. Thus, Turkey succeeded noticeably especially after the Winning of the Justice and development Party (JDP) ,headed by Receb Tayyip Erdogan, in the Parliamentary elections. This success may be resulted from depending on a cooperative role in its ties with the Arab countries after such relations were significantly sensitive.

خطة الدراسة

شكر وتقدير	
إهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	
الفصل الأول: تطور السياسة الخارجية التركية	
تمهيد.....	
المبحث الأول: نشأة السياسة الخارجية التركية	
المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية في عهد الإمبراطورية.....	
المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية في العهد الجمهوري.....	
المطلب الثالث: السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية	
المبحث الثاني: خصائص السياسة الخارجية	
المطلب الاول: مبادىء السياسة الخارجية التركية.....	
المطلب الثاني: معالم السياسة الخارجية التركية.....	
المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية التركية.....	
المبحث الثالث: مؤسسات صنع القرار في تركيا	
المطلب الأول:السلطات الثلاثة.....	
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية.....	
المطلب الثالث: الؤسسات الغير رسمية المؤثرة في صناعة القرار.....	
المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية.....	
خلاصة.....	
الفصل الثاني: مقومات الدور الخارجي لتركيا	
تمهيد.....	
المبحث الأول: المحددات الداخلية لتركيا.....	

المطلب الأول: المحددات الجغرافية لتركيا.....	
المطلب الثاني: المحددات البشرية لتركيا	
المطلب الثالث: المحددات الإقتصادية لتركيا	
المطلب الثالث: المحددات العسكرية	
المبحث الثاني: المحددات الخارجية لتركيا	
المطلب الثاني: البيئة الدولية	
المبحث الثالث: دوافع إنضمام تركيا للإتحاد.....	
المطلب الأول: الدافع الجغرافي والتاريخي.....	
المطلب الثاني: الدوافع السياسية والإقتصادية	
المطلب الثالث: الدوافع الأمنية	
خلاصة.....	
الفصل الثالث: مسار إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي	
تمهيد.....	
المبحث الأول : المراحل التاريخية النضام تركيا إلى الإتحاد الأروبي	
المطلب الأول : طلب العضوية	
المطلب الثاني : شروط الإنضمام ومدى تلبية تركيا لهذه الشروط	
المطلب الثالث : دور حزب العدالة وتنمية في تذليل العقابات أمام الإتحاد الأوروبي.....	
المبحث الثاني : مسار المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الاوربي.....	
المطلب الأول :إيجابيات الإنضمام	
المطلب الثاني :مضاعفات رفض طلب عضوية تركيا.....	
المطلب الثالث : أسباب رفض عضوية تركيا للإتحاد الأوروبي.....	
المبحث الثالث : مستقبل العلاقة التركية الأوروبية.....	
المطلب الأول: القضايا الراهنة في العلاقات التركية- الأوروبية (الازمة السورية)	
المطلب الثاني : سيناريو إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.....	
المطلب الثالث : سيناريو إستمرار بقاء المفوضات	

المطلب الرابع :سيناريو فشل المفاوضات بعد إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.....	
خلاصة.....	
خاتمة.....	
قائمة المراجع.....	
الملخص.....	
الفهرس.....	